جامعة الأزهر

حولية كلية اللغة العربية

بنين بجرجا

العلل الصرفية في كتاب المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة٤٧١هـ

الدكتورة

سحر السيد مصطفى خطاب

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد الخامس عشر

للعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

يوسف:٧٦

المقدمة

علما النحو والصرف كغيرهما من العلوم الإنسانية يخضعان للقوانين العقلية بالدرجة الأولى؛ فهما إذا يخضعان للاستقراء والاستنباط والقياس ،الأمر الذي يفتح أمام الباحثين أبوابا عديدة للاختبار والتجريب والحكم والتعليل ومن هنا حَرصَ علماء العَرَبيّةِ على تفسيرِ الظّاهرة التّركيبيّةِ الموجودة في لغَةِ العَربِ تفسيراً دقيقاً ، فاستَعملوا جُملةً منْ الأصولِ الفلسفيّةِ العلمية لتساعدَهم في الوُصُولِ إلى نَظرةٍ دقيقةٍ في هذه التراكيبِ، وهذه الأصولُ مَوجودةٌ في غيْرِ النّحو والصرف منْ علومِ العَربِ ، منها القياسُ والتّأويلُ وهما منْ مصطلحاتِ الفقهِ والتّفسيرِ .

ومن الأصولِ الفلسفيّةِ العلمية العلّةُ ، فهي إمعانُ النّظرِ المنطقيّ الذي يساعدُ في الكشفِ عن الأسرارِ الذّهنيّةِ للتّراكيبِ النّحويّة والأحكام الصرفية ، ومنْ ثَمّ تساعدُ في الوصولِ إلى تفسيرٍ عقليٍّ للتركيبِ ،وقد سارَ العلماء على طريقِ استخدامِ العلّةِ في التفسيرِ كما هو حالُ غيرِهم من الفقهاءِ والمفسّرين ، ولَمْ يَخرجْ أَحَدٌ منْ العلماء على هذا النّهجِ إلاّ عُلَماءُ مَعدودون كابن مضاء القرطبي الذي صرّحَ برفض العلل الثّوانِي والثّوالث ، أمّا العلُ الأُولُ فَأَخَذَ بِها وهذا موضوعٌ يكشفُ عن القُدرة العَقْليّةِ التي كانَ يَتَمتّعُ بِها عُلماؤنا ، ومن هنا جاءت أهمية البحث،وقد آثرت البحث عن هذه الظاهرة في كتاب المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني لما يأتي:-

١- اهتمام عبد القاهر الجرجاني بالتعليل ليس في مسائل النحو والصرف فحسب بل تعداهما إلى البلاغة والمعاني أيضا، حتى دفعه اهتمامه الكبير به إلى أنْ قال فيمن لا يرى من النظم إلا الإعراب الظاهر : " إنّ منَ الآفَةِ أيضاً مَنْ زَعَمَ أنّه لا سبيلَ إلى معرفةِ العِلّةِ في قليل ما تُعْرَفُ المزيّةُ فيه وكثيره ، وأنْ ليس إلا أنْ تعلمَ أنّ هذا التقديمَ وهذا التنكيرَ ، أو هذا العَطْفَ أو هذا الفَصْلَ ، حَسَنٌ ، وأنّ له مَوْقِعَاً من النَفْس وحَظّاً من القَبول . فأمّا أنْ تَعْلَمَ (لمَ كان كذلك ، وما السَّبَبُ ؟) فممّا لا سبيلَ إليه ، ولا مَطمعَ في الاطّلاعِ عليه ، فهو بتوانِيه والكسلِ فيه في حُكمِ مَن قالَ ذلك[١]" .

٢- المقتصد في شرح التكملة للجرجاني، فكما نعلم ألّف أبو علي الفارسي –رحمه الله– كتاباً مختصراً في الصرف في منتصف القرن الرابع الهجري، أُحتيجَ معه الى الشرح والتيسير، فانكبّ عليه ذوو الدراية يشرحونه وييسرونه للمتعلمين، اِلاّ أن شرح الجرجاني كان الأول في كل شيء، في اِحتوائه المادة العلمية، زيادة على تذييل الحكم الصرفي بالكثير من آراء العلماء، على مختلف المذاهب والعصور ، مع عقد المقابلة بينها غالباً، واِستخلاص الرأي المناسب من ذلك كلّه، زيادة على ذلك أن الجرجاني لم يكتفِ بالشرح والتعليق فقط، وإنما تعداهما إلى الاستدراك على أبي علي ما فاته، فكان بحق سجلاً ضخماً جامعاً لأغلب آراء العلماء وعللهم في المسألة الواحدة.

٣- ما تميز به الجرجاني من قوة الإرادة وعلو الهمة ،وقد دفعه هذا إلى دراسة علم النحو والتبحر فيه والتعمق في معرفة أسراره،

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر ص٢٩٢،دار الخانجي بالقاهرة.

ولاسيّما وهو المحقق المبدع الذي كان ينساب انسياباً هيّناً في الموضوعات التي يطرقها، تدعوه إلى ذلك عقليته المتفتّحة المستوعبة لمختلف أنواع المعرفة، فكان على دراية في علم الكلام والمنطق، وعالماً في النحو والصرف والبلاغة، بإمضاء غير واحد من علماء العربية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة البحث فيه ،وقسمت التمهيد إلى مطلبين :-

الأول:-عبد القاهر الجرجاني وحياته.

الثاني :-العلة ونشأتها وتطورها وأقسامها

ومما يجب ملاحظته هنا أنني حين أتحدث عن نشأة العلة وتطورها فإنني أقصد العلة النحوية والصرفية معا ؛وذلك لأن علم النحو والصرف كانا في القرون الأولى متداخلين آخذا بعضهما بحجز الآخر لقرب الوشيجة بينهما في الغرض والمقصد وكانت مباحث الصرف في طي كتب النحو وعم الأمرين اسم النحو ،واستمر هذا الاندماج طويلا من الزمن ؛ولذا عرف بعضهم النحو بأنه:"علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفرادا وتركيبا ليشمل الأمرين ،ولا ريب أن للصرف قرابته الدنيا بالنحو وكان التصريف ما لبث مندسا في علم النحو ،فإن كتاب سيبويه قد جمع بين الفنين ثم أخذت هذه الفروع بعد ذلك يمتاز بعضها عن بعض في البحث والتدوين .

وأما الفصل الأول:ـ فهو أكبر الفصلين وأكثرهما لاحتوائه على مادة العلل الصرفية ، فقمت فيه بدراسة بعض مسائل التعليل عنده . وذلك بعرضها وتحليلها ودراستها، وقد التزمت في ترتيب مسائل

التعليل بترتيب الجرجانى تمامًا مع إحداث بعض التعديل. فوردت تعليلات لمسائل في باب التقاء الساكنين والوقف والنسب والمذكر والمؤنث والجموع والتصغير والمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال والإدغام.

وأما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن أنواع العلة وسما تها عند الجرجاني.

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد اتبعت منهجاً خلاصته أنني قمت بقراءة المقتصد في شرح التكملة للجرجاني[١] غير مرة ،وجمعت بعض تعليلاته للأحكام يسبق ذلك الحكم الصرفي الخاص بالتعليل ووضعت لكل تعليل عنواناً مناسباً له يعقب ذلك التوضيح والشرح ، ثمّ عمدت إلى اِستقراء هذه العلل عند العلماء الآخرين،من اعتمدها ومن خالفها مع الموازنة أحيانا، في ما توافر لدي من مصادر ومراجع، يصحب ذلك شيء من الشرح والتعليق، ولربما ترجّح لدي رأي، على آخر فتبنيته.

وبعد : فإن هذا عمل بشري ، لم يخل قطعًا من النقص والخطأ ، فإن أصبت فمن الله ، وله الحمد والفضل ، وإن أخطأت فمني ، ومن الشيطان .

أسأل الله – سبحانه وتعالى – التوفيق والسداد ، والتيسير المستمر لطلب العلم ، والانتفاع به ، وأن يرزقني العلم النافع ، والعمل الصالح ، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) رسالة دكتوراه للباحث أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ

التمهيد

المطلب الأول
الجرجاني ،حياته وعلمه

اسمه وحياته:

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني[١] كان منذ صغره محبًّا للعلم، مكبا على التعلّم، فأقبل على الكتب والدرس، خاصة كتب النحو والأدب والفقه، ولما كان فقيرًا لم يخرج لطلب العلم نظرًا لفقره، بل تعلم في جرجان وقرأ كل ما وصلت إليه يده من كتب، فقرأ للكثيرين ممن اشتهروا باللغة والنحو والبلاغة والأدب، كسيبويه والجاحظ والمبرِّد وابن دُرَيْد وغيرهم.

وقد كان آية في النحو ، حتى لقب بشيخ العربية في زمانه وإمامها فقد كان من كبار أئمة العربية واللغة والبيان ، وغلبت عليه شهرة النحوي[٢].كما كان له شعر قليل[٣].

مولده:

ولد بمدينة جرجان، في مطلع القرن الخامس للهجرة.

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، نزهة الالباء /٢٦٣ . إنباه الرواة ١٨٨/٢ ، البلغة في تاريخ ائمة اللغة /١٢٦ ، بغية الدعاة ١٠٦/٢ ، الأعلام ٤٩/٤ ، عبد القاهر بلاغته ونقده /١١ ، عبد القاهر وجهوده في البلاغة /٥ ، عبد القاهر والبلاغة العربية /٥

(٢) ينظر : نزهة الالباء /١٦٣ ، البلغة في تاريخ آئمة اللغة /١٢٦ ، العوامل المائة /٤٢ ، انباه الرواة ١٨٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/١٨ ، النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، مفتاح السعادة ١٧٧/١ ، بغية الوعاة ٣١١/٢ .

(٣) ينظر : فوات الوفيات ٣٧٠/٢ ، طبقات المفسرين ٣٣١/١ ، إنباه الرواة ١٩٠/٢ ، بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، عبد القاهر بلاغته ونقده /٢٠ .

ورعه:- كان ورعًا، قانعًا، عالـمًا، ذا نسك ودين،قال السـلَفيّ: كان ورِعاً قَانعاً، دخلَ عليه لصّ، فأَخذ ما وجد،وهو ينظر، وهو فـي الصَّلاةِ فما قَطَعَها[١] ومن شعره :

لا تـأمنِ النفثـةَ مـن شـاعرٍ ∴ مَـا دَامَ حَيـا سَـالِماً نَاطِقـاً
فـإنَّ مَـنْ يَمْـدَحكُم كَاذِبـا ∴ يُحسِـن أَنْ يَهْجُـوكُم صَـادِقاً[٢]

مذهبه:

قال الإمام الذهبي:- كان شافعيّاً، عالماً، أَشعريّاً، ذا نسُكٍ ودين، اتفق العلماء على الثناء عليه ولقبوه بالإمام[٣].

أساتذته:ـ

أَخذ النَّحو بجُرْجَان عن أَبي الحسينِ محمَّدِ بن حسنِ ابن أُخْـت الأُستاذ أَبي عليٍّ الفارسيّ[٤].

وأخذ العلم عن خاله الشيخ أبي علي الفارسي. كما أخـذ الأدب على يد القاضي الجرجاني وقرأ كتابـه "الوسـاطة بـين المتنبـي وخصومه". والى ذلك يشير ياقوت فيقول: "وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه، واغترف من بحره، وكان اذا ذكره في كتبـه تبخبخ به، وشمخ بأنفه بالانتماء اليه"

وتتلمذ عبد القاهر على آثار الشيوخ والعلماء الذين أنجبـتهم العربية، فنحن نراه في كتبه ينقل عن سيبويه والجاحظ وأبي علـي الفارسي وابن قتيبة وقدامة بن جعفر والآمدي والقاضي الجرجـاني

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/٣٣١
(٢) فوات الوفيات للكتبي ١/٧٠٠
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/٣٣١
(٤) ينظر: شذرات الذهب ٣/٣٤٠

وأبي هلال العسكري وأبي أحمد العسكري وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني والمرزباني والزجاج.

تلاميذه :

وقد كان لمنزلة الجرجاني العظيمة الأثر الكبير الذي مكنه من تصدر مجالس العلم في جرجان ،فقصده طلاب العلم من كل مكان للاستفادة من علمه ومن أبرزهم :

١-علي بن زيد الفصيحي الاسترابادي[١] ت٥١٦ هـ.

٢-أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي[٢] ت٥٠٢ هـ .

٣-أحمد بن عبد الله المهاياذي الضرير النحوي[٣] .

٤-أبو نصر ، أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري[٤] .

٥-أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني[٥] .

وفاته :

اتفق المؤرخون على أنه توفي سنة ٤٧١هـ[٦] وذهب السبكي إلى أنه قد توفى سنة (٤٧٤هـ) [٧] لكن علمه مازال باقيًا، يغترف

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣٣٧/٣ ،معجم الأدباء١٦/١٤ شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، فوات الوفيات ٦١٢/١ ، نزهة الالباء /٤٣٤ ، بغية الوعاة ١٩٧/٢ .

(٢) ينظر: وفيات الأعيان ١٩١/٦-١٩٢ ، معجم الأدباء ١٣١/١٧ ، بغية الوعاة ٣٣٨/٢ .

(٣) ينظر :معجم الأدباء ٢١٧/١ ، روضات الجنان /٤٢٤ ، بغية الوعاة ٣٢٠/١ ، ٩٣/٢ .

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٠/١، انباه الرواة ١٩٠/٢ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٥/٣ ، معجم الأدباء ١٩٢/١٦ ، بغية الوعاة ٢٤٥/٢ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ،إنباه الرواة ١٩٠/٢ ، معجم المؤلفين ٣١٠/٥ .

(٧) ينظر : مرآة الجنان ١٠١/٣ ، هدية العارفين ٦٠٦/١ ، كشف الظنون ١١٦٩/٢ .

منه كل ظمآن إلى المعرفة ويهدي إلي السبيل الصحيح في بيان إعجاز القرآن الكريم. رحمه الله تعالى و أحسن إليه.

تراثه العلمي :

لقد خلف لنا الجرجاني – رحمه الله – مؤلفات قيمة تفصح عن جلال قدره في عالم اللغة العربية ، والتمكن من أدق علومها ، وهذه المؤلفات منها ما سلم من عاديات الزمن ، ووصل إلينا ، ومنها ما لعبت به يد الحدثان ، وعفى عليه الزمن ، وطوته الروائح والغوادي فلم يصل إلى أسماعنا إلا اسم الكتاب .

ويمكن تصنيف هذه المؤلفات على النحو الآتي :

أولا : في علوم البلاغة[١] :

١-دلائل الإعجاز . مطبوع

٢-أسرار البلاغة . مطبوع

ثانيا : في علوم القرآن[٢] :

١-تفسير سورة الفاتحة . مفقود

٢-إعجاز القرآن الكبير ، وإعجاز القرآن الصغير . مفقودان

ثالثا : في علوم النحو[٣] :

١-كتاب المغني ، ثم لخصه في مجلد سماه (المقتصد في شرح الإيضاح) وله أيضا مختصر الإيضاح المسمى بالإعجاز ، ولم يصلنا منها غير (المقتصد) وهو مطبوع.

---

(١) ينظر : مرآة الجنان ١٠١/٣ ، عبد القاهر بلاغته ونقده ١٩/٥ .

(٢) ينظر : شذرات الذهب ٣٤٠/٣، سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨ ، طبقات الشافعية للسبكي ١٥٠/٥ ، انباه الرواة ١٨٩/٢

(٣) شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، انباه الرواة ١٨٩/٢ ، العوامل المائة/٣، كشف الظنون ٦٠٢/١ ، هدية العارفين ٦٠٦/١ .

٢-الجمل ، ويسمى الجرجانية . مطبوع ٠

٣-التلخيص في شرح الجمل . مفقود ٠

٤-العوامل المائة . مطبوع ٠

٥-التتمة في النحو . مطبوع ٠

رابعا:-في علم الصرف :

وصلت إلينا تصانيفٌ تكشف عن مقدرته الصرفية الفذة منها كتابه "المقتصد في شرح التكملة" كما افرد مسائل للصرف وأبوابه التصريفية بكتابين قيمين هما "المفتاح في الصرف" و "كتاب في التصريف" .وسأفرد كتاب "المقتصد في شرح التكملة"بالحديث ؛ لأنه موضع الدراسة فأقول:-

المقتصد في شرح التكملة هو القسم الثاني من كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ،وهو من اكبر كتب الجرجاني في مجال علم الصرف ، سار فيه على طريقة أبي علي الفارسي في كتابه "التكملة" . متناولا جميع أبوابه بشكل مفصل ، لم يحد به عن منهج أبي علي وأبوابه فهو شرح وتعليق على أرائه كما انه قد التزم منهج أبي علي في ترتيب الأبواب ، وسوف أتناول هذا الكتاب من حيث طريقة الجرجاني في شرحه ،وأسلوبه ومصادره المباشرة وغير المباشرة.

أولا:-طريقة الجرجاني في شرحه:-

التزم الجرجاني ذكر متن التكملة كاملا ،فلم يترك بابا أو جزءا منه،وطريقته تتلخص في الآتي :

١-يصدر قول أبي علي بقوله:-" قال صاحب الكتاب" ،ويصدر قوله:-" بقال المفسر"،ويمكن أن تكون العبارة الثانية من وضع نساخ الشرح بدليل أنها اقترنت في عدد من المواضع بذكر اسم الجرجاني

أو الإطراء عليه مثل قولهم : قال عبد القاهر بن عبد الـــرحمن[١].أو قوله : قال الشيخ الأمام أبو بكر[٢] .

٢-يورد الباب كاملا ثم يتبعه بالشرح مثل باب التقاء الساكنين من كلمتين وباب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منهما حرف لين وباب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها وباب همـــزة الوصـــل وباب أحكام الحروف التي يوقف عليها وباب الوقـــف علـــى الاســـم المعتل وباب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف.

٣- يقسم الباب الواحد إلى عدة مقاطع ،ثم يتبـــع كـــل مقطـــع بالشرح مثل:باب حكم التقاء الساكنين إذا التقيا ،وباب الســـاكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ،وباب لحاق همزة الوصل في الأسماء.

٤-يذكر أحيانا في أثناء الشرح عبارات من التكملـــة ملتزمـــا بالمتن أحيانا ،ومتصرفا فيه أحيانا أخرى ثم يتبعه بقوله: يعني.

٥-يحافظ على إيراد نص التكملة إلا أنه لا يقـــوم بشـــرح مـــا يورده كله وإنما يتناول ما يراه جديرا بالشرح والإيضـــاح ،وهـــذا مطرد في بعض أبواب هذا الكتاب.

٦-الحوار و أسلوب الخطاب المباشر :

فقد ترددت في تصانيف الجرجاني عبارة يلتمس فيها القارئ أسلوب الحوار والمخاطبة ، فهو يقيم شبه محـــاورة بـــين الســـائل والمجيب في مسائل صرفية عديدة . فيضع الأسئلة ثم يجيب عليهـــا إجابة وافيه مستندة على التعليل والتفسير والشـــرح الواضـــح لهـــا وضرب الأمثلة والشواهد . من ذلك قوله : "فان قلت : إنكم عـــدلتم

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨/١ .
(٢) المصدر نفسه ٦٨٢/١ .

عن الظاهر من حيث أثبتم همزة وصل مفتوحة واصلها الكسر ، فالجواب : إن هذا عدول عن الظاهر يقبله القياس وذاك أن الهمزة لما جعلت موصلة إلى حرف غيرت حركتها بنقلها من باب إلى باب وكان فيه الخفة ... فإذا جاز لك أن تقول : إن الهمزة المقطوعة وصلت لكثرة الاستعمال ، كان قولي، أنها فتحت لذلك أولى..."[١].

٧ـعدم التكرار والإطالة :

فقد كان الجرجاني حريصا أأاللأن لا يكون هناك تكرار أو إطالة قد تبعث على الملل وعدم الفائدة بشكل قد يشتت ذهن القارئ . وأشار إلى ذلك بعبارات دلت على ذلك مثل قوله في نهاية باب المقصور والممدود :"فقد ذكرت في هذا الفصل ما كان اقرب ، ولم أتعرض لبسط القول في كل كلمة فتطول"[٢] .

٨ـومن مظاهر منهجه التأويل:ـ

فقد لجأ الجرجاني إلى التأويل الذي يعلله بكلام العرب وطريقة أدائهم بعض الألفاظ التي قد يوحي ظاهرها أنها بعيدة عن الأصل المستعمل في اللغة مثال ذلك ما قاله : من أن العلماء ذكروا أن حوائج جمع حاجة على غير القياس،ثم يؤول الجرجاني هذا القول مستعملا القياس في ذلك فقال : "فأما حوائج فقد قالوا أنه ليس من كلام العرب ، ووجهه عندنا أن يكون جمع محوجة على حذف الزوائد ، كما أن اللواقح جمع ملقحة ، والطوائح جمع مطيحه ، فكأنه (حائجة) و (حوائج) كما أن التقدير هناك ، لاقحة ولواقح ، وطائحة وطوائح وهذا النحوكثير في كلامهم"[٣] .

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١/ ٢٥٣.
(٢) المقتصد في شرح التكملة ٥٤٩/١
(٣) المقتصد في شرح التكملة٢ / ٨٧٢وينظر ٥٦،٥٧/١

أسلوبه:-

اتسم أسلوبه باستقامة العبارة وفصاحة التعبير وجمال الصياغة والميل إلى الوضوح والبعد عن التعقيد والغموض والقارئ لشرح الجرجاني يستطيع أن يلمس أسلوب الجرجاني في شرحه ،والذي يمكن أن تكون ملامحه الرئيسة بينة فى النقاط الآتية:-

١-الإيجاز في شرحه أحيانا ،حيث لا يتناول متن التكملة كله ،وإنما يأخذ ما يراه جديرا بالإيضاح .

٢-الاستطراد أحيانا فيخرج عن الموضوع المشروح ويطيل فيه ،وذلك عند كلامه عن مخارج الحروف وصفاتها.

٣-كثرة الاحتمالات العقلية في شرحه ،وهي افتراض الإشكال والرد عليه ومن أمثلة ذلك قوله :فإن قلت :فكيف لم يقولوا :عَنَ الرجل فيفتحوا النون إتباعا لفتحة العين؟

فالجواب أن الأصل الموضوع عليه الباب هو الكسر ،والإتباع جائز غير واجب ،فإذا فعل في موضع لم يجب في كل شئ ؛لأن ذلك ضرب من المشاكلة ،واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم ،فيلزمك متابعتهم فيما يستعملونه منه فقط.

٤- الإكثار من التقسيم وذكر الأوجه في بعض المسائل ومن ذلك قوله: "واو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول :هؤلاء مصطفو الله، وقد وقع المشابهة بينهما من وجهين:أحدهما أن الواو في "مصطفون"قد حذف قبله لام الفعل كما أنه في "اخشوا "ولا تنسوا"كذلك

والثاني:أنه يدل على الجمع ،كما أن واو الضمير في نحو"ولا تنسوا"كذلك.

٨- الاهتمام بتفسير مصطلحات النحاة من ذلك قوله:فظاهر قول أبي علي:"ليستحسنوا"يدل على أنه يجوز على قبح ،على أنهم كثيرا ما يقولون :لا يحسن والمعنى لا يستعمل،والقياس أن لا يجوز،فإن كان ففي الضرورة وقال :وقالوا :قالت العرب فأخطأت ،ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس.

مصادره:-

نقل عبد القاهر في كتابه هذا عن شيخه أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي وهذا هو مصدره المباشر أما عن مصادره غير المباشرة فهم العلماء الذين أخذ عنهم عن طريق كتبهم أو عن طريق تلاميذهم ومنهم أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش الأوسط ويونس بن حبيب وأبو عثمان المازني وأبو زيد الأنصاري .

المطلب الثاني
العلة نشأتها وأقسامها

جبل الإنسان منذ طفولته على أن يسأل عن سبب كل ما يراه ويسمعه ،فكل فعل في الوجود لا بد أن يجد له علة باعثة على أحداثه، وقد انعكس هذا على كل ما يمر به ، وعلى مدى سني حياته، وتطور إدراكه ، وعلى اختلاف العلوم الّتي يتعلمها.

لذلك فإن دارس اللغة العربية يذهب دائما إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، وقواعد " فللمرفوع سبب ، وللمنصوب علّة ، وللمجرور غاية ، وللمجزوم هدف"[١] فلا بدّ لكل حكم نحوي أو صرفي من علّة تدعو إليه ، وسبب يبيح للقائل به ، لذلك كانت العلّة وثيقة الصّلة بالنّحو ،ومن ثم أصبح كل عالم يشحذ قدرته العقلية في التحليل والتعليل مما جعل التعليل يختلف من عالم لآخر.

وقد عدّ الباحثون (مبدأ العلّة) العمود الفقري الّذي تدور حوله الكثير من أبحاث النّحو الرئيسة والفرعية . وسأتحدث هنا عن تعريف العلّة لغة واصطلاحا وعن نشأتها وأهم الكتب التي ألفت فيها فأقول:-

العلة لغة:-تأتي بفتح العين وكسرها .

أما بالفتح : فتأتي بمعنى الشّربة الثّانية ، والفعْلَ علّ القوم إبلهم يعلونها علاً وعللاً ، والإبل تعلّ نفسها عللاً[٢] .

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥ .
(٢) العين ٨٨/١ ، وينظر : معجم مقاييس اللّغة ١٢/٤ ، القاموس المحيط ٢٠/٤ .

وتأتي بمعنى التشاغل : تعلل الأمر ، واعتلّ تشاغل ، وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما وتعللت بالمرأة لهوت بها[١] .

أمّا بالكسر ، فأنها تأتي بمعنى المرض : عَلّ يعلّ واعتلّ ، أي : مرضَ فهو عليلٌ ، وأعلّه الله ، ولا أعلّك الله ، أي لا أصابك بعلّة[٢] .

وقال الكفوي(ت١٠٩٤هـ) في الكليات العلّة: ((عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ومنه سمي المرض علقماً . وهي ما يتوقف عليه الشيء)) [٣].

وأما في اصطلاح النّحويّين :

فتعني : النّظر في مختلف الأحكام النّحوية وما يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام ، وهو أمر ضروري في كل قياس ، لذلك كانت العلّة هي الرّكن الرّابع من أركان القياس[٤] ؛ لأنّ القياس ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)) [٥] . وعرفها الجرّجاني بقوله : (ت ٨١٦هـ) : ((هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)) [٦].

وقد رافق التعليل نشأة النحو ،فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كل حكم بعلة تسوغه ،ولا نصل إلى عصر الخليل حتى يصبح التعليل

---

(١) العين ٨٨/١، وينظر: تهذيب اللغة١٠٥/١،لسان العرب٤٦٨/١١ ،القاموس المحيط ٢٠/٤ .
(٢) لسان العرب ٤٧١/١١ ، وينظر : معجم مقاييس اللّغة ١٤/٤ ، القاموس المحيط ٢١/٤ .
(٣) الكليات ٢٢٠/٣ – ٢٢١ .
(٤) الاقتراح : ٩٦ .
(٥) المصدر نفسه : ٩٤ .
(٦) التّعريفات : ٨٨ .

مما يقصد إليه قصدا،ويجتهد فيه اجتهادا على نحـــو واع ،والتعليـــل قائم على معنى السببية المتحصل من اقتران الظواهر بعضها ببعض ،ويعد النص الذي رواه الزجاجي عن الخليل بن أحمد نصـــا رائعـــا ورائدا في وضوحه وصراحته ودلالته على حرص النحاة على العلـــل وطلبهم لها واجتهادهم في تحصيلها ،واعتقادهم أن العـــرب عرفـــت علل كلامها وإن لم ينقل ذلك عنها ،قال الزجـــاجي :"وذكـــر بعـــض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بهـــا في النحو ،فقيل له :أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفســـك؟فقال :إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها،وعرفت مواقع كلامها ،وقام في عقولها علله ،وإن لم ينقل ذلك عنها ،واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ،فإن أكن أصبت العلة فهو الـــذي التمســـت ،وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخـــل دارا محكمـــة بانيها ،بالخير الصادق أو بالبراهين الواضحة ،فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شئ منها قال:-إنما فعل هذا هكذا لعلـــة كـــذا وكـــذا ،سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار،وجائز أن يكـــون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك،فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليـــق ممـــا ذكرته بالمعلول فليأت بها.

وهذا النص يمثل اتجاها واعيا قاصدا إلى استنباط العلل النحوية ،فلم ينظر الخليل إلى علله على أنها الغاية التي لا مطمح وراءها ،بل إنه ترك باب الاجتهاد في استنباط العلل مفتوحا لمن جاء بعده كما أن النص يحمل إشارة إلى جواز وجود أكثر من علة للحكم ،منهـــا مـــا نعرفه ومنها ما يعرفه غيرنا ،وهذا الاتجاه إلى التعليل بدا على نحو

جلي بارز في القرن الثالث في كل مجال من مجالات المعرفة ،حتى إنهم أخذوا يبحثون عن علل أمور كانت تقبل كما هي قبلا٠

وتناثرت علل الخليل النحوية في كتاب سيبويه ،وانضمت إليها تعليلات تلميذه واضع الكتاب وما حصله سيبويه من شيوخه،ومفهوم العلة عنهما لم يخرج من المعنى العام الذي كان بعض المتقدمين يريدونه منه ،وهو مختلف الأحكام النحوية مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام ،ومن تعليلات الخليل وسيبويه ما ينحو إلى التعليل بالاستثقال والاستخفاف ،وهي علل صرفية يتجه بها إلى تعليل التغيرات التي تطرأ على الكلام على ألسنة الناطقين به بغير ما شعور منهم ؛لأن المتكلم عادة ينحو إلى الاقتصاد ،والتخفيف ضرب من الاقتصاد في الجهد العضلي ،وأمثلة ذلك في كتاب سيبويه كثيرة.

فإذا ما تركنا سيبويه وكتابه فإننا سنجد كتبا نجمت بعده وجعلت من العلة موضوعا خاصا لها وسأذكر بعض هذه الكتب لاحقا.

وأتى القرن الرابع ،وقد اكتمل النحو واستوى وبدأ عهد الشروح الكبيرة والمسائل الدقيقة واهتم العلماء بالعلة أيما اهتمام وبرزت إلى الوجود عبارة"علة العلة"ونثر الفارسي علله فيما صنفه من كتب المسائل ،وتابع ابن جني جهود شيخه في ميدان التعليل واستنباط العلل بل وتعليل العلل وكتب في ذلك بحوثا ٠

ويمكن القول بان فن التعليل نما بأبعاده جميعا على يدي أبي علي الفارسي وابن جني ،سواء في ذلك العلل التعليمية والعلل الثواني والعلل الجدلية وتأثر بهما معاصروهما ومن جاء من بعدهما.

ومن هؤلاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني الذي كانت قضية العلة في صلب منهجه ،فإنه لما باشر شرح كتاب التكملة كان هذا

الكتاب يتجه إلى ذكر الأحكام بأوجز لفظ جعل من مستلزمات شـــرحه أن يذكر الحجج والعلل وهذا ما يسعى هذا البحث لإبرازه.

ومن أهم الكتب التي ألفت في العلّة :ـ

١- العلل في النّحو – قطرب محمد بن المستنير (ت بعد ســـنة ٢٠٦هـــ) [١].

٢- علل النّحو- المازنيّ، أبو عثمان بكر بن محمـــد بقيّـــة(ت ٢٣٠هـــ) أو (٢٤٩هـــ) [٢].

٣- علل النّحو : الحسن بن عبـــد الله الأصـــبهاني ، الملقـــب بـــ(لفذة أو لكذة) وهو من معاصري الزّجّاج المتـــوفى فـــي (ســـنة ٣١١هـــ) [٣].

٤- نقض علل النّحو ، الحسن بن عبدالله الأصبهاني[٤].

٥- العلل في النحو : هارون بن الحائك – وهو من معاصـــري الزّجّاج أيضاً [٥] .

---

(١) الفهرست ٥٨/٢ ، وينظر : وفيـــات الأعيـــان ٣١٢/٤ ، وإنبـــاه الرواة ٢٢٠/٣ ، والوّافي بالوفيـــات ١٩/٥ ، وكشـــف الظنـــون : ١١٦٠ ، شذرات الذّهب ١٥/٢ .

(٢) معجم الأدباء ٢١٨/٧ ، وقال الدكتور شوقي ضيف (واختلف في سنة وفاته والراجح أنها كانت سنة ٢٤٩ للهجرة) ينظر : المدارس النّحويّة : ١١٦ .

(٣) الفهرست ٨٩/٢ ، وينظر : بغية الوعاة ٤٦٥/١ ، وكشف الظنون : ١١٦٠ .

(٤) الفهرست ٨٩/٢ ، وينظر : إنباه الرّواة ٤١/٣ ، وبغيـــة الوعـــاة ٥٠٩/١ .

(٥) معجم الأدباء ٢٦٢/١٩ ، وينظر : بغية الوّعاة ٣١٩/٢ .

٦- المختار في علل النحو : ابن كيسان محمد بن احمد (ت٢٩٩هـ) [١].

٧- الإيضاح في علل النّحو : الزّجاجي ، أبوالقاسم عبدالرّحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ) نشر بتحقيق الدّكتور مازن المبارك، وهو أقدم كتاب في علل النّحو وصل إلينا .

٨- كتاب المجموع على العلل: مبرمان، محمد بن علي العسكريّ(ت٣٤٥هـ)[٢] .

٩- علل النّحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورّاق (ت٣٨١هـ) وقد حققه الباحث محمود جاسم الدّرويش[٣] .

١٠- تقسيمات العوامل وعللها : الفارقي ، أبو القاسم سعيد بن سعيد (ت ٣٩١هـ)[٤].

١١- كتاب علل التثنية لأبي الفتح عثمان بن جنيّ ، وهو من الكتب التي وصلت إلينا بتحقيق الدكتور صبيح التميميّ .

١٢- شرح علل النّحو : السّهيليّ ، أبوالعباس أحمد بن محمد من رجال القرن الرّابع الهجريّ ، يعرف بالبرجاني[٥] .

---

(١) معجم الأدباء ١٧/ ١٣٩ ، وينظر : بغية الوّعاة ١/١٩ .
(٢) بغية الوّعاة ١/١٧٧ .
(٣) الفهرست ٢/٩٥ ، وينظر : إنباه الرّواة ٣/١٦٥ ، الأعلام ٧/٩٨، هدية العارفين ٢/٥٢ .
(٤) بغية الوّعاة ١/٥٨٤ .
(٥) الفهرست ٢/٩٣ ، وينظر : بغية الوّعاة ١/٣٨٩ .

١٣- البرهان في علل النّحو:ابن عبدوس ، علي بن محمّد الكوفيّ النحوي لم تذكر وفاته[١]،وقد رجّح الباحث محمود جاسم محمّد الدّرويش أنّه من رجال القرن الرّابع .

١٤- كتاب العلل : إسماعيل بن محمد النحوي ، لم تذكر وفاته[٢] ، وقد رجّح الباحث محمود جاسم محمّد الدّرويش أنه من رجال القرن الرّابع أيضاً .

١٥- اللّباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء العكبري ، عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) [٣] .

ومن أراد أن يعرف المزيد من الكتب فليرجع إلى ، كلام الباحث محمود جاسم الدّرويش في أطروحته للدّكتوراه الموسومة بـ ((العلّة النّحوية – تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السّادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النّحو لابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) [٤] .

أما عن أقسام العلة فقد اختلفت وجهات نظر النحاة حول تقسيم العلة، حيث قسموها تقسيمات عدة منها:

أولا: تقسيم ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) إلى (علة) و (علة العلة) قال:

"اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة،

---

(١) الفهرست ٩٤/٢ ، وينظر : بغية الوّعاة ١٩٤/٢ .
(٢) الفهرست ٩٣/٢ ، وينظر : معجم الأدباء ٤٢/٧ وبغية الوّعاة ٤٥٦/١ .
(٣) نشر هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ خليل بنيان الحسون ، نال به درجة الدّكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ .
(٤) نال بها شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٩٨٧ :٣٦ – ٤٦ .

مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا"[١].

وبين ابن السراج أن الغاية من علة العلة هو بيان الحكمة من ذلك، والكشف عن أسرار اللغة التى فضلها الله على سائر اللغات.

ثانيا: تقسيم الزجاجى(ت ٣٣٧هـ):

قسمها الزجاجى ثلاثة أضرب، حيث قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية"، فأما التعليمية فهىالتى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا على نظيره.

مثال ذلك: .... قولنا: إن زيداً قائم، وإن قيل بم نصبتم (زيداً) قلنا: بإن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه .... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلل القياسية، فأن يقال لمن نصب (زيداً) بـ (إن) فى قوله: إن زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب فى ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظا، فهى تشبه من الأفعال إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية، فكل ما يعتل به فى باب (إن) بعد هذا، مثل أن فقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال

---

(١) الأصول لابن السراج ١/٣٥

شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية ــ أم المنقضية بلا مهلة؟[١].

وهكذا نرى أن الظاهرة الواحدة قد تأخذ ثلاث مراحل من التعليل عند الزجاجي نحو: إن زيداً قائمٌ.

المرحلة الأولى: بم نصب (زيد) في المثال؟

المرحلة الثانية: لم وجب أن تنصب (إن) الأفعال؟

المرحلة الثالثة: من أي وجه شابهن (إن) الأفعال؟

والمرحلة الأولى والثانية هي التي سماها ابن السراج علة، أما الثالثة فهي علة العلة عنده.

التقسيم الثالث لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)

يرى أن العلة واحدة، وأن علة العلة عند ابن السراج والعلة الجدلية عند الزجاجي إنما هي شرح وتفسير و تتميم للعلة الأولى، فقال: " ذكر أبو بكر في أصوله هذا، ومثل له برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن على رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعا، فهذا سؤال عن علة العلة.

وهو موضع ينبغي أن نعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة، فإن شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد العلة إليه، ولو شاء ابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد غنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله،

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٦٤ – ٦٥

حتى تسأله فيما بعد عن التي ارتفع بها الفاعل، وهذا هو الـذى أراد المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه[١].

التقسيم الرابع لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)

قسم ابن مضاء العلل إلى علل أول، وثوان، وثوالث، حيث ذكر هذا التقسيم في معرض حديثه عن حذف ما يجب أن يحذف من النحو، فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثوانى، والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل، فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام"[٢].

وهكذا نجد علة العلة عند ابن السراج هي العلة الجدلية عند الزجاجي هي العلل الثوانى والثوالث عند ابن مضاء. لذا يمكن تقسيم علل النحاة قسمين:

الأول: نوع يعرف به كلام العرب ويعرف به ضبطه، وهى التي أطلقوا عليها العلل التعليمية.

الثاني: نوع لا يفرق به كلام العرب، وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض وهى التي أطلقوا عليها (العلل القياسية) أو (العلل الجدلية) وأحيانا أخرى (علة العلة) [٣].

---

(١) الخصائص ١/١٧٣ - ١٧٤
(٢) الرد على النحاة ص ٣٦
(٣) أصول النحو العربى ص ١٥١ د/ محمد عيد

الفصل الأول

مسائل العلة عند الجرجاني
دراسة وتحليلا

علة كون همزة أيمن همزة قطع

ذهب الجرجاني[١] إلى أن همزة "ايمن" همزة قطع وهو جمع (يمين) وحذفت في القسم في الوصل لكثرة الاستعمال ، وهو بهذا يتبع مذهب الفراء[٢] والكوفيين

وعلل لهذا الرأي بقوله:"وأما همزة "أيمن"فالأصل فيها القطع؛ لأنها جمع يمين كقوله:

يأتي لها مِن أيمُنٍ وأشمُل ∴ ذو خِرَقٍ طُلُسٍ وشُخص

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ،وكذا إذا قيل :أيم الله ؛لأن اللام محذوفة من أيمن ،وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم"٠

فهو يدلل على صحة هذا المذهب بأن (أيمن) على وزن (أفعُل) وهو وزن يختص به الجمع ولا يكون في المفرد ٠

قال الشاعر:

يَأتِي لَهَا مِن أيمُنٍ وأشمُل[٣]

---

(١) المقتصد في شرح التكملة١/٢٤٥

(٢) ينظر : الجمل /٧٤ ، إصلاح الخلل / ١٩١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٢٤ ، البسيط ٢/ ٩٤٠ ، رصف المباني /٤٢ ، النكت الحسان /١٩١

(٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٦ ، وينظر: إصلاح الخلل /١٩٣ ، اللباب ١/ ٣٨١ ، الجنى الداني /٥٣٩

ومنه أيضا قول الشاعر[١] :

فَتَجمَعُ أيمُنٌ مِنّا ومِنكُمْ ∴ بِمُقسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقول الآخر[٢]:

طَرَنَ انقِطاعةَ أوتارٍ محظرَبَةٍ ∴ فِي أقوُسٍ نازَعتهَا أيمُنٌ شُمُلا

ويمكن أن يستدل له بأن همزته مفتوحة ، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة وإنما تكون مكسورة أو مضمومة[٣] . يقول العكبري :" واحتج الكوفيون بأن همزتها مفتوحة وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف "[٤].

---

(١) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى ، وهو في شعره /١٤١ ، والمقسمة : موضع القسم ، أراد بها مكة، حيث تنحر البدن فتمور بها الدماء أي تسيل (ينظر : الأزهية /٤ ،الإنصاف ١/ ٢٤٦ ، شرح المفصل ٨/ ٣٦ ، الجنى الداني /٥٣٩ ، اللسان (يمن) ٤٩٧٠/٦)

(٢) البيت من البسيط للأزرق العنبري يصف طيرا ثرن فجعل صوت طيرانها بسرعة شبيها بصوت أوتار قد انقطعت عند الجذب والنزع من القوس والمحظربة : الشديدة المحكمة الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، ونازعتها : جذبتها هذه إلى ناحية وهذه إلى ناحية أخرى ، لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله في جذبها وتنازعها والأيمن : جمع يمين ، وهي اليد اليمنى ، وقد وقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به والتأنيث في (انقطاعة) للمرة ، واستشهد به سيبويه على جمع شمال على شُمُل تشبيها بجدار وجُدُر لأن الوزن واحد ، واستُشهد به هنا على جمع يمين على أيمن (ينظر : الكتاب ٣/ ٦٠٧ ، تحصيل عين الذهب ٢/ ١٩٥ ، الإنصاف ٢٤٦/١ ، شرح المفصل ٥/ ٣٤ ، شرح شواهد الشافية /١٣٣ ، اللسان (شمل) ٢٣٢٩/٤)

(٣) ينظر : إصلاح الخلل /١٩٤ ، الإنصاف ١/ ٢٤٧ شرح المفصل ٣٦/٨ ، المستوفى ١/ ١٨٧ ، ١٨٨

(٤) اللباب ١/ ٣٨١

وبأنها ثبتت في قولهم (أمُ الله لأفعلن) ، فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها[١] .

وقد ذهب البصريون إلى أن همزته همزة وصل وهو اسم[٢] مفرد مشتق من اليمن وإنما فتحت همزته لدخولها على اسم غير متمكن ، وهو مذهب سيبويه[٣] واحتجوا لذلك بأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ؛ يقول المبرد :" واعلم أن من هذه الحروف ايم ، (ايمن) وألفها ألف وصل ، وتمام الاسم النون تقول ايم الله لأفعلن . ايمن الله لأفعلن . وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع القسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إياها يدلك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وكذلك ألف (ايمن) التى تدخل للقسم مفتوحة لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : ايمن الله لأفعلن ، ايمن الكعبة لأفعلن . ويدلك على انها ألف وصل سقوطها في الإدراج ، تقول : وايمن الله لأفعلن ؛ كما قال في أخرى :

---

(١) الإنصاف ص٣٤٤

(٢) نقل عن الزجاج والرماني أنها حرف ؛ قال أبو حيان ، وهو خلاف شأنه والأصح أنه اسم . (ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤ ، الجنى الداني / ٥٣٨ ، المغني ١/ ١٧٢ ، الهمع ٤٠/٢ ، حاشية الدسوقي ١/ ٢٧١) ونص الزجاج السابق صريح في أنها اسم وهمزتها همزة وصل .

(٣) ينظر : المحكم (يمن) ١٢/ ١٧١ ، إصلاح الخلل /١٩٠ ، تنقيح الألباب /٤٠٣ ، شرح المفصل ٨/ ٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٣ ، شرح الكافية ٢/ ٣٣٧ ، البسيط ٢/ ٩٤٠ ، الإرشاد إلى علم الإعراب /٣٢٠ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٦ ، شرح الجمل المنسوب لابن هشام /١٦١ ، الأشموني ٤/ ٢٥٧

فَقَالَ فريقٌ القومِ لَمَّا نشدتُهمْ ∴ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي[١]

وقد رد مناصرو سيبويه والبصريين ما احتج به الكوفيون وتبعهم فيه الجرجاني :

بأن قولهم (إن أيمُن) على وزن (أفعُل) وأفعُل وزن يختص به الجمع ولا يكون في المفرد)، فغير مسلّم، فقد جاء ذلك في المفرد[٢]. فإنهم قالوا : رصاص آنُك وهو الخالص ، وأشُدّ وهو منتهى الشباب والقوة، وقيل : هو الحلم ، وأذرُح اسم موضع ، وقيل: قرية بالشام، وأسلُم اسم رجل من قضاعة ، وغير ذلك من المفردات على هذا الوزن[٣] .

والحقيقة أن (أيمن) موضع من مواضع همزة الوصل السماعية في الأسماء مع تسعة أسماء أخرى محفوظة عن العرب ، فالقول بأنها همزة قطع فيه مخالفة للمسموع عن العرب ، ولم يسمع عن العرب لأيمُن بقطع الهمزة ، والظاهر وصلها ولا يعدل عن الظاهر بغير دليل [٤].

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٢٩ ، وينظر : المنصف ١/ ٦١ ، شرح اللمع للواسطي /٢٦١ ، الإنصاف ١/ ٢٤٧ ، اللباب ١/ ٣٨٠ ، توجيه اللمع /٤٨٥ ،شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، المساعد ٢/ ٣١٢ ، ائتلاف النصرة /٥١ ، الهمع ٢/ ٤٠

(٢) ينظر : إصلاح الخلل /١٩٣ ، الإنصاف ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، النكت الحسان / ١٩١

(٣) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع / ١٤١

(٤) ينظر : سر الصناعة ١/ ١١٥ ،أسرار العربية /٣٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٥ ، شرح الشافية ٢/ ٢٥٠ ، شرح الألفية لابن الناظم /٨٣٤ ، أوضح المسالك ٤/ ٣٦٧ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠٨ ، التصريح ٢/ ٣٦٤ ، البهجة المرضية /٥٠٦

كما أنه لا ينكر أن اليمين يجمع على أيمُن ، وأما ما ذكروه فلا تعرض له بالقسم ، فأيمن التي ذكروها ليست التي يقسَم بها [١].

كما أن من العرب من يفتح ميمه فيقول (وايمَن) ولا يجوز ذلك في الجمع من نحو: أفلُس وأكلُب[٢] .

و أخيرا فإنهم تصرفوا فيه باللغات في الحذف فقالوا : أَيم الله ، وإِيم الله ، ومُ الله ، وغيرها ، وهذا مما يدل على أنها كلمة مفردة لأن التصرف في الحذف بابه المفردات ؛ إذْ هي المستعملة أصلا فخففت ، ولو كانت جمع يمين لم يجزْ فيها ذلك لأن مثل هذا التصرف لا يعرف في شيء من الجموع[٣] .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أنها جمع "يمين" ؛ فيمكن أن يكون أقرب إلى الواقع ، وأكثر موافقة للاستعمال ، ثم استعملت كأداة للقسم ، واستمر استعمال العرب لها على هذه الصورة ، ومن هنا نشأت التغيرات التي لحقت بها، فالهمزة قطع إلا أنهم وصلوها ؛ لكثرة الاستعمال فاجتلبت همزة الوصل .

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل /١٩٣ ، اللباب ١/ ٣٨١ ، الجنى الداني / ٥٣٩

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٨ ، الجنى الداني /٥٣٩ ، مغني اللبيب ١/ ١٧٢ ، المساعد ٢/ ٣١٢ ، حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٢٧١

(٣) ينظر : إصلاح الخلل /١٩١ ، شرح المفصل ٣٦/٨ ، شرح الألفية لابن الناظم /٨٣٤ ، رصف المباني /٤٣ ، حاشية الدسوقي ١/ ٢٧١

علة وزن (آدم) على (أَفْعَل)

اختلف العلماء في اشتقاق اسم (آدم) فقال بعضهم : سمي آدم لأنه خلق من أدمة الأرض ، وقال بعضهم : لأدمة جعلها الله تعالى فيه ، وقيل : رجل آدم ، بين الأدمة ، وهي سمرة كدرة[١].

واختلفوا أيضا في وزنه ، فمنهم من يرى أنه على وزن (أفْعل) والأصل فيها:

(أ ادم) وقد تناوله سيبويه في مسألة التقاء الهمزتين في قوله: " ومن ذلك أيضاً : آدم ، أبدلوا مكانها الألف ؛لأن ما قبلها مفتوح وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفا كما صيرت همزة جائ ياء ، وهي متحركة للكسرة التي قبلها " [٢].

كما وقف الأخفش عنده أيضاً فذكر : "أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلوا الأخرى منهما أبدا ، فجعلوها إن كان ما قبلها مفتوحا ألفا ساكنة نحو : آدم ، وآخر ، وأمن ..."[٣].

ومثل هذا جاء تخريج المازني في لفظة (آدم) [٤].

أما ابن السراج فقد ذكر أيضاً أن الهمزة تبدل ألفا إذا وقعت فاء الاسم وألحق به همزة قبلها ، وأنك إذا أردت تصغيرها أو تكسيرها قلبها واوا ، فتقول في تصغير : آدم ، أويدم ، وفي تصغير (آخر) ، أو يخر[٥].

---

(١) ينظر : الاشتقاق لابن دريد /٧١ ، لسان العرب ١٢/١٢ ، لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة /٩١ .
(٢) الكتاب ٥٥٢/٣ ، وان كان لم يبين صراحة ان وزن آدم هو (افعل) ولكن يفهم من كلامه هذا المذهب .
(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٢/١ .
(٤) ينظر : المنصف ٣١٣/٢-٣١٧ .
(٥) ينظر : الأصول في النحو ٣٧٧/٣ .

كما ذكر أبو علي الفارسي أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة أبدلت الثانية منهما ألفا ، وذلك قولك في الساكنة : آدم ، وآخر ، ألحقت همزة (أَفْعَل) الزائدة الهمزة التي هي فاء من الأدمة والتأخر فأبدلت الثانية منهما ألفا كما أبدلتها في رأس وفأس[١].

فأصل (آدم) كما ذكر ابن جني أيضاً (أ آدم) والأصل (أ آدم) فأبدلت الهمزة ألفا لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها[٢].

وقد وقف الجرجاني عند هذه الأقوال معللا ومصححا إياها ، ليبين أن وزن (آدم) هو (أَفْعَل) أبدلت الهمزة الساكنة فيه ألفا لالتقائها مع همزة (أفعل) ،فقال مجسدا قوله ذلك بأن : "آدم وآخر الأصل (أ آدم) و (أ آخر) بوزن : أعدم بهمزتين على أن تكون الأولى همزة (أفعل) كأحمر وأسود ، والثانية (فاء) الفعل من الأدمة ، وكذلك أ احمر ... ثم أبدل الثانية ألفا محضة حتى كأنها ألف زائدة كألف ضارب من حيث إن لا حظ لها في الهمز ، وليست كألف (رأس) لأجل أن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي..."[٣].

ثم نبه الجرجاني إلى أن هذا الإبدال هو إبدال لازم في الكلمة، وليس على اعتبار أن الهمزة مقدرة أو غير مستعملة؛وذلك لأن غرضهم التخلص من التقاء الهمزتين في الكلمة فقال : "والألف هنا بدل من الهمزة وليست الهمزة بمقدرة ولا مستعملة ، لأجل أن غرضهم أن يرفعوا التقاء الهمزتين رأسا ، فكما رفعوا ذلك في التركيب بأن لم يصوغوا نحو : رددت في الهمزة ، رفضوه في نحو

---

(١) ينظر : التكملة /٢١٩-٢٢٠ .
(٢) ينظر : التصريف الملوكي ٣٠-٣١ ، المنصف ٢/٣١٣-٣١٦ .
(٣) المقتصد في شرح التكلمة١ /٣٤٦

آدم، بأن أبدلوا من الثانية ألفا إبدالا لازما"[١].وذلك لاجتماع الهمزتين[٢].

ثم استدل على أن الألف في (آدم) و (آخر) بمنزلة ألف ضارب في أنها زائدة بقوله : "إنك تقول " أواخر " فتقلبها واوا كما يقول : ضوارب ، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة لوجب أن يقال : "أآخر " بهمزتين ثم تخفف الثانية بأن تجعل بين بين ... وإن قلبت في ضرورة فإلى الألف ... فإما أن تقلب الهمزة المفتوح ما قبلها واوا فلا ، فلما قالوا : أواخر ، علمت أن الهمزة زالت في قولك : آخر وأبدلت ألفا"[٣]. وقس ذلك على آدم و أوادم .

ولابد من الإشارة إلى أن الزمخشري قد ذهب إلى أنها لفظة أعجمية وأن وزنها (فاعل) في تعليقه على قوله تعالى ": ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[٤]. اذ يقول فيها إنه " اسم أعجمي وأقرب أن يكون على فاعل كآزر"[٥].

أما العيني فقد ذهب إلى أنها "من الأوزان التي تجئ لاسم الفاعل مخالفة لزنة الفاعل "[٦].

ويبدو أن ما ذكره الجرجاني فيه وجاهة ، وهذه الوجاهة تعضدها الضوابط التي وضعها الصرفيون في نحو قول سيبويه ومن تبعه بصورة تجسدت في كلام الجرجاني وبرزت .

---

(١) المصدر نفسه ٣٤٦/١ .
(٢) ينظر : المفتاح في الصرف /٩٣ .
(٣) المقتصد في شرح التكملة١ /٣٤٦ .
(٤) البقرة /٣١ .
(٥) الكشاف ٢٧٢/١ ، وينظر : شفاء الغليل /٩ .
(٦) شرح المراح في التصريف /١١٧ .

علة كون ألف (أرطى) [١] للإلحاق

اختلف النحويون في وزن هذه الكلمة ، فذهب سيبويه إلى أن الهمزة في (أَرْطَى) أصلية ، والألف للإلحاق فقال : "وتلحق الألف رابعة ، لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث فيكون على (فَعْلَى) نحو ... أرطى "[٢]، وحجته في ذلك قولهم : أديم مأروط على وزن مفعول فلم يقولوا مرطي ، مما يدل على أن الهمزة فيها أصلية لا زائدة وأن أرطى جمع . مفردة (أرطاة) [٣].

أما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أن وزن (أرطى) هو (أفعل) [٤]، وقد اختار مذهب سيبويه في أن الألف هي للإلحاق معظم أهل اللغة منهم المازني وابن دريد وأبو علي النحوي وابن جني وغيرهم[٥].

كما بين الجرجاني أن الألف في (أرطى) إنما هي ألف إلحاق كلمة بأخرى وليست زائدة للتأنيث والدليل على ذلك أن مفردها (أرطاة) كما أنها قد يدخلها التنوين فيجري مجرى الاسم الخالي من علامة التأنيث ، ممهدا ذلك بوضعه تعريفا يبين فيه معنى الإلحاق ،

---

(١) وهو شجر يقال : اديم مأروط اذا ادبغ بورقة ينظر : لسان العرب ٣٢٥/١٤ ،والواحدة ارطاة ولحوق تاء التأنيث فيه يدل على ان الالف ليست للتأنيث وانما هي للإلحاق او بني الاسم عليها ينظر لسان العرب ٢٥٤/٧ .
(٢) الكتاب ٢٥٥/٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ٢١١/٣ .
(٤) ينظر : المنصف ١١٧/١-١١٩ ، ابو عثمان المازني /١٤٠ .
(٥) ينظر :الاشتقاق ١١٦/١ ، ١٦١ ، ٢٠٤/٢ ، المسائل البغداديات /١٢٩ ، المنصف ١١٨/١ ، الممتع في التصريف٢٣٥/١ ، المبدع في التصريف /١٢٦ ، الاشباه والنظائر ١٥٤/٥-١٥٥ .

تفصيل ذلك قوله : "أن معنى الإلحاق هو ما تقدم من انك تزيد في الكلمة حرفا ليلحق بوزن فمن ذلك (أرطا) الألف فيه للإلحاق بجعفر فهو بإزاء البراء ..."(١).

ثم يلتفت ليبين حجته في كونها للإلحاق وليست زائدة للتأنيث بقوله : "وإذا كان كذلك جرى مجرى الاسم الذي ليس فيه ألف تأنيث، فينون كقولك : أرطى يا فتى ، ويدخل عليه التاء فيقال : أرطاة ، وهذا حكم كل ألف وجد بعده تاء التأنيث ، أعني حكم كل ألف دخل عليها تاء التأنيث ، لا تكون للتأنيث ؛إذ لا تجتمع علامتا تأنيث ، فلا يقال : حبلاة ولا حمراة ، كما لا يجمع بين تائين ... في النسب إلى بصرة "(٢)) .

وقد عرج الجرجاني لينبه على الخلاف الذي دار بين إمام النحاة سيبويه وأبي الحسن الأخفش حول أصل الألف في (أرطى) ووزنها مبينا حجة كل واحد منهما ، فبدأ القول معرفا بمذهب سيبويه فقال :"إن أرطى (فعلى) عند صاحب الكتاب وألفه للإلحاق دون التأنيث ويقال : أرطاة ... وإذا امتنع ألف (ارطى) من أن يقع بعده التاء أشبه في اللفظ ألف سكرى من حيث أنها ألف مزيدة لا تدخل عليه التاء ، فلا يصرف "(٣).

ثم ذكر مفصلا قول الأخفش في أرطى فقال : "وأبو الحسن ، يجعل (أرطى) (أَفْعَل) ويجعل الألف منقلبة عن لام الفعل ، فإذا سميته كان قوله لم تصرفه لوزن الفعل والتعريف (كأحمد) سواء ، ولم يكن

---

(١) المقتصد في شرح التكملة١/ ٦١٠
(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/٦١٠
(٣) المقتصد في شرح الايضاح ٢/١٠٠٠.

منع الصرف لكونه مثل سكرى كيف والألف لام الفعل فهو لا يشبه التأنيث بكونه مزيدة ..."[١].

وأرى أن الراجح هو رأي الجرجاني والذي تبع فيه سيبويه أن الألف في(أرطى) هي للإلحاق وليست زائدة للتأنيث وحجة ذلك تدور في أمرين :

الأول : أنه لا تجتمع علامتان للتأنيث في اللفظة الواحدة ، فلو قلنا أن الألف للتأنيث فلا يجوز أن تدخل عليها التاء فتقول : أرطاة .

الثاني : هو ذكركم لمفرداتها ، فأرطى مفردها : أرطاة ، وكما هو معروف أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها .

---

(١) المصدر نفسه ٢/١٠٠٠ .

علة كون (فُعِل) من الأوزان المختصة بالأفعال

نص العلماء على أن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف تحشى به الكلمة ؛ لأن هذا الحشو قد يحتاج إليه في بعض الأحكام كالتصغير مثلاً ، فإنه لا يكون في اسم على حرفين ؛ لأن ياء التصغير لابد أن تقع ثالثة(١).

والاسم الثلاثي يكون على عشرة أمثلة(٢) هي:-

فَعْل وفَعَل وفَعِل وفَعُل وفِعْل وفِعِل وفِعَل وفُعْل وفُعُل وفُعَل.

ولا يوجد في الكلام "فِعُل" بكسر الفاء وضم العين، وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم(٣) ، أو لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم(٤).

وأما "فُعِل"بضم الفاء وكسر العين فقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا البناء مهمل ، لا يكون في الأسماء ولا في الصفات قال سيبويه : " واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات "فُعِل" ، ولا يكون إلا في الفعل...."(٥).

---

(١) ينظر: الأصول ٣/١٨٠ – والممتع ١/٦٠ ، وشرح الشافية للجاربردي ١/١٣ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك – رسالة دكتوراه تحقيق / سليمان محمد الحلفاوي ٨/٥ – كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

(٢) ينظر : إيجاز التعريف ص ٥٩ ، ٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٠ ، وارتشاف الضرب ١/٣٠ ، ٣١ .

(٣) ينظر : المنصف ١/١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٤/٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/٢٤٤ .

وتبعه المبرد يقول: " ولا يكون في الأسماء شئ على فُعِل"(١).

وقد اختار الجرجاني هذا القول وعلل له بقوله :- "اعلم أن الأسماء الثلاثية على عشرة أمثلة وليس فيها "فُعِل"بضم الفاء وكسر العين ،وإنما يختص بالأفعال، اذ ليس في الكلام ، (فعل) لأنهم كرهوا اللفظ بمثال ليس في الأسماء، ولثقل الخروج من ضمة إلى كسرة(٢).

وذهب فريق آخر إلى إثبات هذا الوزن في الأسماء ، وهو مذهب الأخفش، واحتج لذلك بأنه قد جاء في المعارف ، نحو : دُئِل .

واختاره – أيضاً – ابن جني فقال : " وليس في الكلام اسم على "فُعِل" بضم الفاء وكسر العين ، إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول ، نحو : ضُرِب ، وقُتِل . إلا في اسم واحد ، وهو "دُئِل" وهي دويبة ، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي(٣).

وقد نبه الجرجاني بعد ذلك على أن ما جاء على هذه الأبنية فهو نادر وليس أصلا في كلام العرب فقال :-"وقد جاء (حُبِك) و (دُئِل) وهما نادران فلا يكونان أصلا في الوزن"(٤).

ثم وقف الجرجاني عند قولهم (دئل) لبين الوجه الذي من خلاله استعمل العرب فيه بناء (فُعِل) الذي لا يكون إلا في الأفعال ليكون عليه اسم (دُئِل) ، ليقول إن (دُئِل) في الأصل فعل اخذ منه الاسم لم يكن له نظير في الأعلام قائلا :"فأما (دئل) اسم دويبة فسمي

---

(١) المقتضب ٤٨٨/١ .
(٢) ينظر : المفتاح في الصرف /٢٩-٣٠ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٢٥/١
(٣) ينظر : المنصف ٢٠/١ .
(٤) المفتاح في الصرف /٢٩-٣٠ .

بالفعل . كأنه قيل :(دئل) في هذا المكان ثم سمي به كما سمي الطائر بمضارع (توط) فقيل : (تنوط) ..."[١].

ثم يعلل ذلك مستعملا حسه اللغوي والصرفي في هذا البناء على ما جاء من مقابلته بغيره من الأعلام ، أو ما ماثله من أسماء هي في الأصل أفعال قائلا " وذلك أن (الدألان) من صفة هذه الدويبة ، كما أن (التنويط) شيء يفعله ذلك الطائر . والفعل اذا سمي به اسم الجنس لم يكن له نظير ، كما يكون في الأعلام ، لأجل أنهم يغيرونه ويدخلون عليه التاء ، ألا تراهم قالوا :يعمله ، وتنوطة"[٢].

والذي أراه أن هذا البناء غير مهمل ، وإنما هو مختص بالفعل الذي لم يسم فاعله فالانتقال من ضمة إلى كسرة تخلص من زيادة الثقل ؛لذلك لم يهمل العرب "فُعِل" بل خصوه بالفعل الذي لم يسم فاعله ، ثم نبَّهوا على أن اطراحه في الأسماء ليس لمانع فيه بقولهم : " "دُئِل" لدويبة ، و"وُعِل" في الوعل ، و"رُئِم" للسه ، أي العجز ، إلا أن أكثر النحويين لم يعتدوا بهذا البناء في الأسماء ؛ لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسم فاعله[٣].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١/ ٨٢٥.
(٢) المصدر نفسه ١/ ٨٢٥.
(٣) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك – تحقيق د/محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ص٦١،٦٢– المدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م

علة زيادة الميم في (جَحْمَرِش) [١]

إذا تعذر جمع الكلمة على مثال فواعل أو فعايل لزيادة أصلها على أربعة أحرف حذف الآخر مطلقا ،أي سواء وافق الرابع أم لا فيقال:في سفرجل وفرزدق: سفارج وفرازق ،ويجوز حذف الرابع إن وافق الزوائد لفظا نحو: خدرنق ،فإن النون من حروف الزيادة ،وهي هنا أصل ،لكن وافقت الزائد لفظا فيجوز حذفها فيقال :خدارن وخدارق ،أو وافقه مخرجا نحو: فرزدق ،فالدال تشبه التاء من حيث المخرج والتاء من حروف الزيادة ،فيجوز فرازد وفرازق ،ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع نحو: (جَحْمَرِش) لموافقتها الزائد مخرجا ؛لأن هذا الحرف الموافق وقع قبل الرابع فلا عبرة بموافقته خلافا للكوفيين والأخفش ،فإنهم اعتبروا هذه الموافقة في الحرف الذي وقع قبل الرابع ،كما اعتبرها الجميع في الرابع .

يقول سيبويه: "ولا يجوز في (جَحْمَرِش) حذف الميم وإن كانت تزاد؛لأنه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير، كما كان ذلك في جعيفر ،وإنما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس ،فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ،فإنما حذف الذي ارتدع عنده ؛حيث أشبه حروف الزوائد ؛لأنه منتهى التحقير وهو الذي يمنع المجاوزة"[٢].

وقد تبع سيبويه في قوله هذا جمهور النحاة كالمبرد وابن السراج والسيرافي والرماني والأنباري،بل حصل في المسألة شبه إجماع.

---

(١) الجحمرش من النساء :الثقيلة السمجة وقيل العجوز الكبيرة الغليظة لسان العرب٨/٥٥٤جحمرش

(٢) الكتاب ٣/٤٤٩

وهنا يعلل الجرجاني بقوله:-"وأما ميم جحمرش ،فلم يجز حذفها مع كونها من حروف الزيادة لبعدها عن الطرف"[١] .

ولم يخالف في ذلك إلا الزمخشري الذي يقول "وفي جحمرش: جحيمر ومنهم من يقول :جحيرش،بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد"[٢].

ولشبه الإجماع هذا حمل ابن يعيش كلام الزمخشري على أنه سهو منه ،يقول:-"وأما قول صاحب الكتاب:في جحمرش: جحيرش بحذف الميم فليس بصحيح وأظنه سهوا ؛لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له ،فلم يحسن إلا حذف الشين نحو: جحيمر؛ لفوات أحد وصفي العلة ؛ولأن الميم في جحمرش ثالثة والثالث في التصغير يؤتى به ضرورة"[٣].

والحقيقة أنه لا يقطع برفض ما ذهب إليه الزمخشري أو وصفه بأنه سهو بل غاية ما فيه أن يقال إن مذهب سيبويه أولى لما علل به الجرجاني ولا يمتنع ما ذهب إليه الزمخشري ،على أن بعض المعاصرين قد تأول قول الزمخشري السابق على أنه أراد أن هذا قول بعض النحاة لا أنه قول العرب، فيكون هذا الكلام حكاية لمذاهب سابقيه من النحاة لا أن هذا مذهبه.

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢/٩٩٠
(٢) شرح المفصل٥/١١٧
(٣) شرح المفصل ٥/١١٧

علة كون التاء في (بِنْت) ليست للتأنيث

اختلف العلماء في حقيقة التاء في(بِنْت)، فمنهم من ذهب إلي أنها بدل من الواو المحذوفة في(بِنْو) ،ومنهم من ذهب إلى أنها تاء تأنيث أو ليست بدلا أو عوضاً عن حرف محذوف.

الرأي الأول :-ويمثله سيبويه،فيرى أن التاء في(بِنْت) ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق، إذ إنه يرى أنها بنيت في الاسم، لتلحق ببناء الثلاثة كما ألحقوا(سنبتة)بالأربعة ،ولو كانت كالهاء كما أسكنوا الحرف الذي قبلها فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت"[١]، وعلى رأي سيبويه فإن التاء فيهما بدل من لام الكلمة أو عوضاً عنها، وهذا ما يراه أبو علي الفارسي[٢] وابن جني[٣].

الرأي الثاني:-ويمثله الفرّاء فيرى أن التاء في(أُخْت) و(بِنْت) للتأنيث ،وهي عنده على وزن(فُعْتُ) فالتاء فيهما ليست عوضاً عن حرف محذوف أو بدلاً منه الذي هو الواو، وقد حركت فاء الكلمة بالضمة في(أُخْت)؛ لتدل على اللام المحذوفة وهي الواو، وحركت فاء الكلمة بالكسرة في(بِنْت) لتدل على اللام المحذوفة وهي الياء ؛لأن أصلها بُنَيّة[٤]، أما حجة الفرّاء في عد هذه التاء للتأنيث فقد نقل عنه بأن(بِنْتٌ وأُخْتُ) مخالفتان لعِفْريت؛ لأنّ العِفْريت تقول في تصغيره: عُفَيْريت، فتجد التاء ثابتة في تصغيره، وتقول في تصغير الأخت والبنت: بُنَيّه وأُخَيّه، فتجد التاء تصير هاء في التصغير، فهذا يدلك

---

(١) الكتاب: ٣/٢ .
(٢) ينظر: المسائل البصريات:٧٩٣/٢.
(٣) ينظر: المنصف: ٥٩/١ .
(٤) ينظر: إعراب القران للنحاس:٣١٢/٢.

على فرق ما بينهما"[١]،وقد تابع أبو بركات الأنباري الفرّاء في رأيه هذا[٢].

وقد اختار الجرجاني الرأي الأول القائل بأن التاء في "بنت"ليست للتأنيث معللا اختياره هذا بقوله : "اعلم أن التاء في (بنت) ليست للتأنيث ، وإنما هو بدل من الواو في (بنو) ؛يدلك على ذلك سكون ما قبله إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبله حرف صحيح ساكن ... ولم يقولوا : بنت ، بفتح الأول والثاني من الحرفين ، كما كان أصل الكلمة ، لئلا يظن أن التاء للتأنيث "[٣].

فهو يرى أن(بِنْت) عدل فيها عن (بَنَت)(فَعَل) بفتح الأول والثاني؛ لئلا يظن أن التاء فيها للتأنيث ؛إذ إن أصل(بِنْت)(بَنَوة) فحذفت الواو منها فصارت(بَنَة) وحذفت منها الهاء وعوض عن الواو المحذوفة تاء، وكذا (أُخْت) أصلها (أَخَوَة) حذفت منها الواو والهاء وعوض عن الواو تاء فصارت(أُخْت) وهذا ما يراه ابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، والصبان[٦].

والذي أميل إليه أن التاء ليست للإلحاق ؛وذلك لأمرين:

١. إنّ إلحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل به أحد، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين...

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري:١١٨.
(٢) ينظر: نفسه:١١٧.
(٣) المقتصد في شرح التكملة٢/١٠٠٦،١٠٠٧ .
(٤) ينظر: شرح المفصل:٥/(١٢١-١٢٢).
(٥) ينظر: شرح الشافية:٢/٦٨.
(٦) ينظر: حاشية الصبان:٣/٢٣٤.

٢. التاء في بِنْت وأخْت تدل على معنى، وهو التأنيث، وأن كانت غير متمخضة له، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث.

وإذا كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق؛ لأنها تدل على معنى وهو المد، فلا اقل من منع تاء بِنْت وأُخْت كذلك، وإذا كان ابن يجمع على ابناء، كما جمع ضرس على أضراس، فما الذي أفادته تاء الإلحاق، والإلحاق أنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في التصغير والتكسير"[١].

---

(١) دراسات لأسلوب القران الكريم: القسم الثاني /١/(١٩-٢٠).

علة تصغير(ناس) على (نُوَيْس)

ذكر سيبويه أن العرب لم تصغر (ناس) على (أُنَيْس) ، وإنما جعلت المستعمل (ناس)،وكأنه أصل لذا صغرته على ما تصغر الاسم الثلاثي فقال :"وليس من العرب أحد ، إلا يقول ، نويس"(١).

كما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن المحذوف من (ناس) لا يرد في حال التحقير قائلا : "وتقول في تحقير (ناس) ، (نُوَيْس) ،فلا ترد المحذوف كما رددت في عدة "(٢).

وقد تابعهم الجرجاني في ذلك وذهب إلى أن "ناس" هو مما حذفت فاؤه ولكنه بقي على ثلاثة أحرف ، وعلل ذلك بأن ما فيه من زيادة لازمة له لا تفارقه في نحو :ناس(٣).

فقال معللا تصغير (ناس) على (نُوِيْس) :-" تقول في تصغير ناس " نويس ، ولا يجب أن تقول : أنيس ، فترد الفاء التي هي همزة في : أناس ؛ لأجل أن الذي أوجب رد الفاء في (عدة) أن ياء التحقير كان يقع بعد الضمة، وأنت هنا تقلب ألف (ناس) واوا فتصير بعد حرف مفتوح فتقول : (نويس) كما تقول: ضويرب"(٤).

ويتابع الجرجاني تعليله أن الألف في (ناس) زائدة قلبت واوا بسبب الضمة عند التصغير ، فيقول : إن "واو (نُوِيْس) بدل من ألف زائدة كواو (ضويرب) سواء؛لأن ألف (ناس) ألف فعال كألف غلام ووزنه "عويل"؛لأن النون عين والسين لام وليس قول من قال أن ناساً من (ناس ينوس) بشيء ؛لأجل قولهم : إنسان وأناس

---

(١) الكتاب ١٢٥/٢ .
(٢) التكملة ص: ٤٩٢ .
(٣) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٠٠٩.
(٤) المصدر نفسه ١٠٠٩/٢.

وأناسي ، فتصرف الكلمة على كون الهمزة فاء يدل على مـــا ذكـــره النحويون"[١].

لينبه الجرجاني إلى أن لفظة (أنيس) هو تصغير (أناس) يتقدمه الهمزة ، وليس هو تصغير (ناس) . وذلك كغليم في غلام .

فجسد قوله هذا في نص ذكر فيه إن تصغير : (أناس) هـــو (أنيس) على القياس . وليس (نويس) [٢].

هذا وللعلماء الذين جاءوا بعده آراء لم يختلفوا فيها مع مـــا ذكره الجرجاني ، لذلك فقد اكتفيت بالإشارة إلى مواطن وجودها دون تفصيل[٣]، فيها؛لأن ما يهمني هو ما ذكره الجرجاني ومن سبقه.

---

(١) المصدر نفسه٢ /١٠٠٩ .
(٢) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٠٠٩/٢ .
(٣) ينظر : التبيان١٦٧/١، المفصل/٢٠٣، شرح الشافية ٢٢٤/١ .

علة استواء الدلالة بين فَعَل وأفْعَل

من الصيغ الزائدة (أَفْعَل) وتأتي في اللغة لعدة معان منهـا:- التعدية وهي تصيير الفاعل مفعولا كأقمت زيدا وأقعدته ،وصـيرورة شئ ذا شئ كألبن الرجل إذا صار ذا لبن، والدخول في شئ مكانا كان أو زمانا كأشأم وأعرق ،والسلب والإزالة كأعجمت الكتاب أي :أزلت عجمته بنقطه، والاستحقاق كأحصد الزرع أي استحق الحصاد إلـي غير ذلك من المعاني[١].

ومن معانيها أيضا مجيئها بمعنى فعل[٢] كسرى وأسرى وسقى وأسقى فقد جاءا في القرآن الكريم بمعنى واحد بمعنى أسقيته قـال تعالى﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا﴾[٣] . وقد جمعهما لبيد في قوله[٤]:

سَـقَى قَـوْمِي بَنِـي مَجْـدٍ ∴ وَأَسْقَى نُمَيْراً وَالقَبَائِلَ مِنْ هِلالِ

ومن الآيات التي استخدم فيها الثلاثي قوله تعـالى ﴿وَسَـقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾[٥] وقوله أيضاً ﴿أَمَّـا أَحَـدُكُمَا فَيَسْـقِي رَبَّـهُ خَمْرًا﴾[٦] استخدم الثلاثي. أما الصيغة الثانية" أسقى"فمنها قوله تعالى ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاء فُرَاتًا﴾[٧] وقوله تعالى﴿فَأَنزَلْنَا مِـنَ السَّـمَاء مَـاء فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾[٨] بالفعل الرباعي، كان يمكن أن يقال سقيناكموه.

---

(١) ينظر شذا العرف ص٤٣،٤٤
(٢) الكتاب ٦٢/٤ ، البيان في غريب القرآن ١٢٤/١
(٣) الجن :١٦
(٤) البيت من الوافر للبيد في ديوانه ص١٧١اعتنى به حمدو طماس دار المعرفة بيروت ومجد هي ابنة تيم بن غالب وهب أم كلاب وكليب ابني ربيعة بن عامر
(٥) الإنسان:٢١
(٦) يوسف:٤١
(٧) المرسلات:٢٧
(٨) الحجر :٢٢

وفي ذلك يقول الجرجاني بأنه " يكون مجئ أسقيته بمعنى سقيته؛ لأجل أن المعنى على التعدية من سقى يسقي ، فكأنه قيل : سقيته على الحقيقة "[١]. ولم يقف عند هذا الحد وإنما علق عليه وذكر علله ، فيرد على من يظن أن ذلك يكون في الجميع نحو : أفسقته وأزنيته فيقول : "فإن قلت فلو كان كذلك لوجب أن يجئ (أفعلت) في الجميع فيقال :أفسقته وأزنيته وأحييته ،فالجواب: إن هذا وهم منك ؛وذاك إنه وإن كان ورد على هذا المعنى فإنه توسع فيخص بمثال واحد[٢].

حتى إذا ما قارب على شرح مادته نراه يستدرك عليها بضابط يقيد فيه فيقول : "وهذا ليس في كل موضع يجئ فيه (فعلته) مشاركا (أفعلته) ، وضرب مثالا على ذلك بأنك تقول : قومت الرمح ، وهو من قام يقوم ولا تقول : قومت زيدا ، بمعنى جعلته قائما ، وإن كنت تقول : أقمته"[٣].

وقد رد بعض العلماء مجي أفعل بمعنى فعل إلى اختلاف لهجات العربية ،فهناك بعض القبائل تستخدم الثلاثي سقى وهناك بعضها يستخدم أسقى، والقرآن الكريم سجّل هاتين اللغتين ،فإذا جاء القرآن واستخدم اللهجتين سقى وأسقى فهذا يدل على حجية اللغتين سواء كانت سقى أو أسقى وهذا تشريف لهذه القبائل التي استخدمت لهجاتها في هذا القرآن الخالد.

يقول ابن درستويه:" لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن تجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٠٩٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه٢ /١٠٩٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه٢ /١٠٩٢.

لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها ولن يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد وأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ،فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى فعل وأفعل(١).

والذي أراه أن(فعل) و(أفعل) بهمزة وبغير همزة لا يجيئان بمعنى واحد ؛ لأن مجيئهما بمعنى واحد قول مخالف للحكمة والصواب،فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم كما قال ابن درستويه.

---

(١) ينظر المزهر ج ١ ص ٣٨٤-٣٨٦

علة كون (افْتَعَل) أقوى من (فَعَل)

افتعل: صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المزيد، ولا خلاف في أنها سماعية، وتأتي لخمسة معان، وهي :-

أولاً : المطاوعة ، ويطاوع الثلاثي سواء أكان دالا على علاج أو لم يكن نحو : جمعته فاجتمع ، وكذلك يطاوع (أَفْعَل) نحو: أنصفته فانتصف ، ويطاوع (فَعَّل) نحو : قربته فاقترب .

ثانيا : اتخاذ فاعله ما تدل عليه أصول الفعل نحو: اشتوى ، أي : اتخذ شواءً.

ثالثا : التشارك نحو : اختصم زيد وعمرو .

رابعا : التصرف باجتهاد ومبالغة وتعمل نحو : اكتسب واكتتب .

خامسا : الدلالة على الاختيار نحو : انتقاه ، واصطفاه[1].

ويكون (افتعل) متعديًا كما يكون لازمًا؛فإذا كان متعديًا كانت له صور متعددة أظهرها أن يراد به القيام بالفعل عمدًا أو قصدًا أو تخصيصًا، فأنت تقول: شممت الورد، ولا يعني هذا أن الشم قد حصل بالعمد أو القصد، فإذا قلت: اشتممت الورد- فقد أردت العمد، وهكذا قولك: استمعت الحديث بدلا من سمعته، واحتللت البلد بدلا من حللته، وكذا قولك: خصصته واختصصته، وكسبت المال واكتسبته، ففي الاكتساب

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/٧٣ : ٧٤ ، ودروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد صـ ٧٦ : ٧٧ ، طبعة المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١١هـ ١٩٩٠ م ، والمثال فى تصريف الأفعال د/ على أحمد أحمد طلب صـ١٠٥ : ١٠٦ – مطبعة الأمانة – القاهرة ط ثانية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

تخصيص[١]،وهذا ما يعبر عنه بالاجتهاد والطلب ومنه قوله تعالى﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٢].

وقد نص كثير من أهل العلم على أن كسب بمعنى اكتسب كالرازي وأبي حيان[٣]، واحتجوا لذلك بقوله تعالى :- " وَلاَ تَكْسِبُ كُلّ نَفْسٍ إِلاّ عَلَيْهَا"[٤]، وبقوله تعالى:"ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ"[٥]، فجعل الكسب في السيئات كما جعله في الحسنات[٦]. إلا أن الجرجاني قد ذكر قولا للمبرد مفاده أن معنى (افتعلت) أقوى ، فأيده في ذلك ووافقه فقال :" والأمر كما ذكره"[٧].

ثم عزا السبب في ذلك وبين العلة بقوله : "ألا ترى انك إذا قلت : اقتطعت الشيء، رأيت حسك يشهد بأنه أقوى من قطعت "[٨]. ولإثبات وتأكيد ما ذهب إليه استشهد بهذه الآية، وليس بعد القرآن الكريم من تقوية لما ذكره، فقال: "وكذا (افتعلت) أقوى من (فعلت) "قال سبحانه ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ، فأوقع (كسب) على الخير ، و(اكتسب) على الشر ، لأنه يستعظم لكونه منهيا عنه ، فكان الفعل فيه أشد ، وإنما كان كذلك لأن المعنى يتغير بتغير اللفظ كما يتغير في قطع وقطع"[٩]،فاختصاص الاكتساب بالشر ، لان

---

(١) دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ص
(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .
(٣) ينظر :البحر المحيط لأبي حيان ٢ / ٣٨١
(٤) من الآية : ١٦٤ من سورة الأنعام ٠
(٥) من الآية ٢٤ من سورة الزمر.
(٦) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢٩/١.
(٧) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١١٠٧/٢ .
(٨) المصدر نفسه ١١٠٧/٢
(٩) المصدر نفسه ١١٠٧/٢

الاكتساب اعتمال ، لان النفس منجذبة إليه وأمارة به ، أما اختصاص الكسب بالخير، فلان الخير يوصف بما لأدلة فيه على الاعتمال[١].

فنلحظ أن الآية الكريمة اختارت (اكتسبت) على (كسبت) في الدلالة على فعل الشر ، فاختارت صيغة (افتعل) على صيغة (فعل) التي من معانيها مما يناسب السياق : الاجتهاد والطلب والتصرف والمبالغة في معنى الفعل[٢]. وقوله تعالى لها ما كسبت يريد من الحسنات ، وعليها ما اكتسبت ، يريد من السيئات ، فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه الى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها وفخم لفظ العبارة عنها فقيل : لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، فزيد في لفظ فعل السيئة وانتقص من لفظ فعل الحسنة[٣]. فحسن في الآية مجئ التصريفيين إبرازا لهذا المعنى[٤].

وأرى أن الراجح من القولين هو قول الجرجاني أن اكتسب أقوى من كسب، فالكسب خاص بالحسنات ؛ لأن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه ، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة ، إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى عنه ، ويتجاوز إليها فَحَسُنَ في الآية مجيء التصريفين إحرازاً لهذا المعنى[٥] .

---

(١) ينظر : الكشاف١/٥٢٠ .
(٢) ينظر: الكتاب٤/٧٤، شرح الشافية١/١٠٨، شذا العرف /٤٦ .
(٣) ينظر : الخصائص ٣/٢٦٥ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١/٣٩٣
(٥) ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٢/٣٩١ تح / عبد السلام عبد الشافي محمد – ط دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣

ولأن زيادة المبني تفيد زيادة المعنى ، فـ(جهد) بمعنى جد في الأمر، و(اجتهد) بمعنى بذل ما في وسعه[١] .

وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا في قوة اللفظ لقوة المعنى ذكر فيه أمثلة لذلك، بدأه بقوله : " هذه فصل من العربية حسن منه قولهم : خشن واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو .. ومثله باب (فَعَلَ) ،و(افْتَعَلَ) نحو: قدر واقتدر،فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر .. "[٢].

ومن ثم فإن صيغة (افتعل) أقوى من صيغة (فعل).

---

(١) انظر: المعجم الوسيط (ج.هـ.د) إعداد / مجمع اللغة العربية – القاهرة – الطبعة الثالثة.

(٢) انظر الخصائص ٣/٢٦٤ : ٢٦٥ تحقيق / محمد على النجار – من دون طبعة ولا تاريخ .

علة منع إدغام الحاء في العين

العين لا تدغم إلا في مثلها ، ولا يدغم فيها مقارب ، وقد اختلف العلماء في إدغام الحاء في العين على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب سيبويه :- منع إدغام الحاء في العين إلا إذا قلبت العين حاءً ، وأُدغِمت الحاء فى الحاء .

قال سيبويه : " ولم تدغم الحاء في العين في قولك : امدحْ عرفة ؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهى مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين ... ولم تقو العين على الحاء إذا كانت هذه قصَّتَها ، وهى من المخرج الثاني من الحلق، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، ولكنك لو قلبت العين حاءً فقلت في : امدح عرفة : امدَ حَّرفة جاز .... "[١].

وقد أكد المبرد ، وابن السراج ما قاله سيبويه[٢].

المذهب الثاني : وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء :- جواز إدغام الحاء في العين في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : " فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ " ؛ وذلك لطول الكلمة وتكرير الحاء[٣].

وقد حمل العلماء ما روى من إدغام الحاء في العين على الإخفاء ، وفى ذلك يقول ابن عصفور : " ... والصحيح أن إدغام الحاء في العين لم يثبت ، وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء "[٤].

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٥١
(٢) انظر : المقتضب ١/٣٤٣ ، الأصول ٣/٤١٤ .
(٣) انظر : النشر في القراءات العشر ١/٢٩٠
(٤) انظر : الممتع ٢/٧٢٢ : ٧٢٣

وقد اختار الجرجاني مذهب سيبويه وعلل له بقولـــه:-"تـــدغم العين في الحاء فتقول اقطع حملا،ولا تدغم الحاء في العين،فلا يقـــال في امدح عرفه امدعّرفه ،ولكن يقلب العين إلى الحاء،ثم تدغم أحـــد الحاءين في الآخر فيقال: امدحرفه؛لأن الحاء أخف من العين وأدخـــل في الفم"[١].

والذي أراه أن الصواب مذهب أبي عمرو بجواز إدغام الحاء في العين لما جاء بين الحاء والعين من تكافؤ[٢] .

يقول ناظر الجيش[٣] شارحاً لقول ابن مالك : " وقع التكـــافؤ في الإدغام بين الحاء والعين : " يشير المصنف بذلك إلى أنه قد أدغم هذا الحرف في ذاك وذاك في هذا وذلك لوقوع التكافؤ بينهما".

وإن كان ابن الجزري قصر إدغام الحاء فـــي العـــين علـــى الحرف الذي روي عن أبي عمرو ولا يقاس عليه غيره ؛ لأن إدغام الحاء في العين مقصور على السماع "[٤].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢/١٦٧٢
(٢) ينظر : الارتشاف ١/٣٢٨ .
(٣) ينظر : تمهيد القواعد ١٠/٧٧ .
(٤) ينظر : النشر ١/٢٩١ .

علة زيادة الهمزة في (ضَهْيَاءَ) [١]

من أحرف الزيادة العشرة الهمزة ، وتزاد أولاً مع ثلاثة أصول فقط، فتكون مزيدة أبداً عند العرب إلا أن يجيء ثبت أنها من نفس الكلمة ، وتكون في الاسم نحو (أَفْكَلَ) و(أحمد) ، و(أسلوب) ، وفي الفعل نحو : أكرم ، وأحسن .

وتزاد أيضا في أول الكلمة إذا سكن أول حرف فيها للتوصل إلى النطق بالساكن وتسمى همزة الوصل ، وتكون في الاسم نحو : (ابن)، و(اسم) ، وفي الفعل نحو: انطلق ، واستخرج .

وتزاد في غير الأول قليلا ، وذلك في ألفاظ قليلة معدودة ، فتكون ثانية كما في (شَأْمَل)،وثالثة كما في (شَمْأَل) [٢]، ورابعة كما في (جُرَائِض) [٣]، وخامسة كما في حمراء وعمياء[٤].

وللعلماء في همزة (ضهياء) قولان:

القول الأول : قول سيبويه إن همزة (ضهياء) زائدة ، إذ يقول:" وتلحق الهمزة غير أول ، وذلك قليل فيكون على (فَعْلَى) ، وذلك نحو : ضَهْيَا صفة ، وضَهْيَا اسم.. [٥] .

---

(١) الضهيأ والضهياء ، على فعلاء من النساء التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل ، وقيل : التي لا تلد وإن حاضت ،ينظر لسان العرب"ضها"٢٦١٧/٢٩

(٢) شأمل وشمأل : ريح الشمال . اللسان (ش.م.ل)

(٣) جرائض : البعير الضخم . اللسان (ج.ر.ض)

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ، ٢٤٥ ، ٣٠٧ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي ص ٩٨و الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري صـ ٣١ ، ٣٢

(٥) انظر : الكتاب ٢٤٨/٤

وتبع الفارسي سيبويه فقال : " ... ومنه قولهم : ضَهْيَأٌ ؛ لأنهم قالوا : ضَهْيَاءُ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه .." [١].

القول الثاني : قول الزجاج : إن همزة (ضهياء) أصلية ، ويـــاءه زائدة ، ويكون مشتقاً من (ضاهأت) أي شابهت ؛ لأنه يقال : ضاهيت وضاهأت .

قال الزجاج :- " وضهياء (فَعْلاَءُ) الهمزة زائدة كما زيدت فـــي شمأل .. ويجوز أن تكون (فَعْيَل) ، وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير ، فإنَّا قد نعرف كثيراً مما لا ثاني له من ذلك قولهم : كَنَهْبَل – وهو الشجر العظام ، تقديره : (فَنَعْلَل) ، وكذلك قَرَنْفُل ، لا نظير له ، وتقديره :(فَعَنْلُل) ، وقد قيل : إبل ولا نظير له ، وإن كان قـــد جـــاء إطِل وهو الخصر ، وقالوا : إيطل ثم حذفوا فقالوا : إطل ، فيجوز أن يكون (يضاهئون) [٢] من هذا بالهمزة ، وتكون همزة (ضهياء) أصلا في الهمز"[٣] .

وقد انْتُصِرَ الجرجاني لمذهب سيبويه معللا ذلـــك بقولـــه[٤]:- "وأما(ضَهْيَاءُ) فلا يخلو من أمرين:-

أحدهما:أن تجعل الهمزة أصلية حتى كأنه فعلل.

والثاني:أن تجعل الهمزة زائدة،فلا يجوز الوجه الأول لأمرين:

الأول: أن الياء لا يكون أصلا في بنات الأربعة ،وأنت إذا جعلت (ضهيأ):(فعلل) كان الياء أصلا،ولا يكون (فعيلا) ؛لأنه ليس بثبت.

---

(١) انظر : التكملة صـــ ٥٤٨
(٢) كلمة من الآية (٣٠) من سورة التوبة
(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢ : ٤٤٤
(٤) المقتصد ١١٩٨/٢

والثاني:-أنهم قالوا:(ضهياء) على مثال حمراء،فالياء فيه لام كما ترى،إزاء الراء في حمراء،والهمزة زائدة للتأنيث،ولو كانت أصلية لكان فعلالا رباعيا أو فعيالا.

وقد تبعه تاج الدين الجندي إذ انتصر له بأمرين :-**أحدهما** : أنها لو جعلت أصلية حتى كأنها (فَعْلَلَة) تلزم أصالة الياء في بنات الأربعة ، ولا أصالة لها فيها .

والثاني :-(ضَهْيَاءُ)ياؤه بإزاء الراء في حمراء ، والهمزة زائدة للتأنيث ، فإن قيل: فلم لا يحكم بأنها أصلية ووزنه : فَعْلاَل أو فَيْعَال؟، قيل : إن ضهياء ممنوع من الصرف ، فلو كان فَعْلاَلاً أو فَيْعَالاً لما مُنِعَ من الصرف ، وإذا ثبت أن التركيب من (ض.هـ.ي) فلك أن تقول : إن ضهيأة من ضاهيته -بالياء- وهي لغة في (ضاهأت) بالهمزة ، والمعنى أن المرأة التي لا تحيض شابهت الرجال بانقطاعها عن الحيض[1].

و أرى أن الراجح والقريب من الصواب القول بزيادة الهمزة والذي رجحه الجرجاني للأمور الآتية :-

١- إن القول بأصالة الهمزة يثبت بناء (فَعْيَل) -بفتح الفاء- ، وهو بناء لم يستقر في كلامهم .

٢- إن (ضهياء) بزنة (فَعْلاَء) ، وهو بناء موجود في كلامهم ، وإن كان مفرداً ، والهمزة فيه زائدة ، وضَهِأَ بمعنى ضهياء.

---

(١) انظر : الإقليد في شرح المفصل ١٩٩٣/٤

٣- قد قرئ (يضاهئون) و(يضاهون) [١] من قوله تعالى : " ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ "[٢] ، فالهمزة على هذا زائدة .

٤- أن اشتقاقها من ضاهيت أشهر من اشتقاقها من : ضاهأت[٣].

يقول الخوارزمي :- " قد جاء (ضهيأ) غير ممدود بمعنى (ضهياء) والهمزة فيه مزيدة ؛ لأنها لو كانت أصلا لكانت (فَعْيَلاً) -بفتح الفاء، وليس في الأمثلة (فَعْيَل) إنما هو (فِعْيَل) -بالكسر- ..." [٤] .

---

(١) قرأ عاصم بالهمز وحده ، والباقون من غير همزة ، ينظر : كتاب السبعة لابن مجاهد صـ ٣١٤ تح د / شوقي ضيف – ط دار المعارف – ط ثانية من دون تاريخ

(٢) من الآية ٣٠ من سور التوبة

(٣) ينظر في تلك الأمور : الممتع لابن عصفور ٢٢٩/١ وشرح الشافية للرضي ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩

(٤) انظر : التخمير ١٧٨/٣ تح د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط دار الغرب الإسلامي – بيروت ط أولى ١٩٩٠ م .

علة وزن (مُوسَى) على (مُفعَل)

اختلف العلماء في أصل اشتقاق "موسى"على مذهبين:-

الأول:-مذهب أبي عمرو بن العلاء أن (موسى) اسم علم وزنه (مفعل) وهو مشتق من (أوسيت رأسه ، إذا حلقته ، كما يرى أن ألف (موسى) هي لام الكلمة ومن أصولها وليست زائدة ؛لذا فهو عنده مصروف في النكرة(١).

وقد جاء عن الخليل في عينه قوله : إن " الموس ، تأسيت اسم الموسى وبعضهم ينون (موسً) لما يلحق به "(٢).

وتبعه سيبويه، فقد ذهب إلى أن وزن (موسى) هو (مفعل) ولأنه أعجمي فهو لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ،إلا أنه مشتق عنده من موسى الحديد يقول : "أما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصر فان في النكرة ، أخبرني بذلك من أثق به ، وموسى (مفعل) ... والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء (معزى) ، وموسى الحديد (مفعل) ولو سميت به رجلا لم تصرفه ؛لأنها مؤنثة بمنزلة معزى ، إلا أن الياء في (موسى) من نفس الكلمة "(٣).

المذهب الثاني :- مذهب الكسائي والفراء أن (موسى) وزنه (فُعْلَى) وهو مشتق من ماس رأسه بموسه ، إذا حلقه ، كما أنهما

---

(١) ينظر : أدب الكتاب /٢٨٦ ، شرح الشافية ٣٤٨/٢ ، الحلل في اصلاح الخلل/١١٠ ، المشكل٩٤/١ ، ابوعمر بن العلاء /١٠٤ .
(٢) العين ٣٢٣/٧ ، وينظر : لسان العرب ١٠٨/٨ .
(٣) الكتاب ٢١٣/٣ .

منعا موسى من الصرف في النكرة والمعرفة ؛لأنهما يرا أن الألف في آخره هي للتأنيث[١] . وألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف .

ونقل ابن السراج قولا نسبه إلى الأخفش وهو قوله "أما موسى ، فالميم هي الزائدة ؛لأن (مفعلا) أكثر من (فعلى) ، (مفعل) يبنى من كل (افعلت)؛ ويدلك على أنه (مفعل) أنه يعرف في النكرة . وفعلى لا تنصرف على حال"[٢]. أما ابن السكيت فقد ذهب إلى أن وزن موسى (فعلى) [٣].

ويرى الزجاج والسيرافي ، أن موسى مشتق من أسى يأسو ، أي من أسوت الجرح ، فأصلة عندهما : مؤسى[٤].

وقد ذهب ابن خالويه إلى أن (موسى) يكون " مفعلا من الأسوة وهذا حرف غريب ما استخرجه أحد علمته غيري فاعرفه ، فانه حسن" [٥].

ويبين الجرجاني رأيه في هذه المسألة فيقول:-" أما ألف (موسى) فان أردت موسى الحديد، فهي منقلبة عن الياء في أوسيت، فهو (مفعل) بمنزلة مصحف ومخدع، واسم لا صفة " [٦]. واحتج على ذلك معللا ذلك بقوله " يدلك على ذلك أنه اذا كان (مفعلا) حقه من (اوسى) وجب ان يؤنث فيقال (مؤساة) كمعطاة ، هذا وتقدير

---

(١) ينظر : ادب الكاتب /٢٨٦ ، شرح الشافية ٣٤٨/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٩٦/١
(٢) الأصول في النحو ٣٥١/٣ .
(٣) ينظر : شرح الشافية ٣٢٨/٢-٣٢٩ ، لسان العرب ١٠٨/٨.
(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف /٣١ ، شرح الشافية ٣٤٨/٢، حاشية الخضري ١٠٤/٢-١٠٥ .
(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن /٦٤ .
(٦) المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢٠٩.

الصفة فيه يجذب الى ان يجعله بمنزلة معطى . والمفعول من : اوسى ، بمنزلة المحلوق ...فموسى مصروف بلا شبهة"(١).

ثم قاس ذلك على ما جاء عن سيبويه في عدم جعله همزة (إسماعيل) زائدة ، إلا إذا نقل الى كلام العرب فقال : "ولذلك قال صاحب الكتاب إن الهمزة في (إسماعيل) غير زائدة ، فليس هذا الحكم ، لأجل أن لهذا الاسم أصلا في تركيبهم ، وإنما المعنى أنه إذا نقل إلى كلامهم وجب أن يعتقد ذلك فيه"(٢).

ولكي يكمل الجرجاني صورة لغوية وصرفية متكاملة وواضحة تسمو بالأذهان إلى توضيح الهدف المقصود من كلام العرب وقياسهم واشتقاقهم لما ليس من كلامهم ليخضعوه إلى معاييرهم وأقيستهم حتى يكون من كلامهم ، فلا يرفضه الذوق العربي . ليعود فيقيس وزن (موسى) بما جاء في حملهم لفظة (إصطبل) وهي أعجمية على (خردحل) وان لم يكن له اشتقاق فجاء ذلك مجسدا في قوله : "فكما أن (اصطبلا) مثل وقيل : أنه (فعلل) مثل (جردحل) وان لم يكن له اشتقاق كذلك يجوز أن يقال : في (موسى وعيسى) فعلى ومفعل ، وان لم يكن ذلك مما له أصل في الاشتقاق لأنهم نقلوه إلى كلامهم ، فكما غيروا حروفه كذلك يجوز أن يعتقدوا في بعضه الأصل وفي بعضها الزيادة ، لو كان هذا خطأ من النحويين لوجب أن لا يمثل نحو (إصطبل) لأنه ليس بمشتق من شيء وهذا ظاهر الخلل"(٣).

---

(١) المصدر نفسه٢ /١٢٠٩.
(٢) ينظر : الكتاب ٣٠٤/٤ ، المقتصد في شرح التكملة٢ /١٢٠٩ .
(٣) المقتصد في شرح التكملة٢ / ١٢١٠

ثم رد الجرجاني على من ذهب إلى أن وزن موسى (فعلى) ورفضه معللا ذلك بما جاء عن البصريين من إثبات صرفه و (فعلى) لا ينصرف فقال : "فأما ما يذهب إليه بعض أهل اللغة من أنه (فعلى) من مأست راسه فيجب له أن يدعي منع صرفه ، لان مثال (فعلى) لا يكون ألفه لغير التأنيث ، وأصحابنا قد اثبتوا فيه الصرف[١].

وقد استدل على ذلك بما قاله سيبويه من أن (موسى) و عيسى) علمان ، ينصرفان في النكرة ، وقول شيخه أبي الحسين : أن الألف إن كانت للتأنيث لم تصرف في نكرة ولا معرفة[٢].

ثم التفت الجرجاني لينبه إلى أن (موسى) إن كان اسم علم فلا يدخله الاشتقاق لأنه اسم أعجمي ، والأعجمي لا يشتق منه فقال : "وأما موسى في الأعلام فلا تعلق له بهذا ، لأنه أعجمي علم فلا يدخله الاشتقاق"[٣].

ثم يعرج الجرجاني ليبين ما قصده في ذلك ، معتمدا في ذلك على ما جاء في كلام العرب وما نقل إلى لغتهم ، فقال : "والقول في هذه الأسماء الأعجمية الأعلام ليس له حظ فيها ، وإذا مثل شيء منها فالمقصود أنهم بعد نقلهم لها إلى كلامهم يعتقدون فيه أنه بمنزلة ما يكون لهم من الأمثلة ولم يكتف الجرجاني بما ذكره ، وإنما راح يقلب المفردة على وجوهها المحتملة فنراه هنا يشير الى وجه آخر ، يرى أن أصل (موسى) هو (مؤسى) بالهمز ، فقال : "وقال

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٢١٠ .
(٢) ينظر : الكتاب ٢١٣/٣ ، المقتصد في شرح التكملة ١٢١٠/٢
(٣) المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢١٠

بعضهم ، أنها من مأست ، والأصل : مؤسى بالهمز ، فهو على (فعلى) بمنزلة (حبلى)، ويجب أن لا تصرف لمكان ألفا التأنيث"[١].

والذي أميل إليه أن وزن (مفعل) في موسى أرجح من (فعلى) لأنه أكثر في كلامهم وهو أقيس؛ ولأن (مفعلا) يشتق من كل (افعل) أما (فعلى) فليس كذلك؛ولأن (مفعلا) منصرف و (فعلى) غير منصرف[٢].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ / ١٢١٠

(٢) في أصول النحو /١٤٩ .

علة أصالة الميم في (منجنيق) [١]

اختلف العلماء في وزن (مَنْجَنِيق) على مذهبين :-

الأول:- مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه[٢]، وأبي عثمان المازني[٣]، والمبرّد[٤]، وابن جني[٥] أنَّها على زنة (فَنْعَلِيل). أي أنَّ النون زائدة والميم أصلية، فقد ذكر سيبويه أنّها اسم على زنة (فَنْعَلِيل) وذهب الى أنَّ الميم أصلية والنون الأولى من الزوائد[٦]، وقد احتجوا في ذلك أنَّ النون تسقط من الكلمة عند جمعها على (مجانيق) و (مجانق) وهذا دليل على زيادتها، ودليل على أصالة الميم؛ لأنّه لا يجتمع زائدان في أول الاسم فالنون في جمع التكسير تذهب كما تذهب تاء (عنكبوت) عند جمعه على (عناكب) ،والحجة الثانية: هي أنّ النون لو كانت من الحرف نفسه لما وجب زيادة الميم في أولها؛ لأن الزيادة لا تلحق الرباعي[٧].

المذهب الثاني:-وهو مذهب الكوفيين ولاسيما الفراء وأبي عبيدة ،فقد ذهبا إلى أنّ الميم والنون الأولى معاً زائدتان؛ لأن من العرب من يقول: "جنقناهم" وبدليل اشتقاقهم الفعلين (نُجْنَق)

---

(١) منجنيق:حجارة المنجنيق يقال:-جنقونا بالمنجنيق تجنيقا أي رمونا بأحجارها ينظر لسان العرب جنق٦/ ٧٠١.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢ .
(٣) ينظر: المنصف: ١٤٦/١ .
(٤) ينظر: المقتضب: ٥٩/١ .
(٥) ينظر: المنصف: ١/(١٤٦-١٤٧) .
(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٩٣ و ٣٠٩ .
(٧) نفسه: ٤/ ٢٩٣ و ٣٠٩ وينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٩ وينظر: المنصف: ١/ (١٤٦-١٤٧) .

و(جنقوا)، فهذا دليل على زيادة الميم، وبذلك يكون وزن (منجنيق) (مَنْفَعيل)[١].

على أن هناك من يرى بعدم زيادة النون أو الميم وإنما يعد هذه الكلمة ذات أحرف أصلية هذا هو رأي الزبيدي، إذ قال: "الصواب عندي أنّ حروفه كلها أصلية؛ لأنّه أعجمي لا سبيل فيه إلى دعوى الاشتقاق ولا مرجح لادعاء زيادة بعض الحروف دون بعض ولا داعي لذلك"[٢].

والحقيقة أن ما ذهب إليه الزبيدي ليس مقنعاً؛ لأنَّ الكلمة سداسية، والمعروف أنّ الاسم الذي تكون حروفه أصلية يكون إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي ولا يوجد هناك كلمة ذات أصل سداسي، أما القول بأن الكلمة أعجمية ولا يعرف الزائد فيها، فإنَّ الكثير من الكلمات الأعجمية دخلت العربية وأصبح لها وزن معروف مثل كلمة (زَنْجَبيل) على زنة (فَعْلَليل) فقد ذكر سيبويه أنّها من الألفاظ المعرّبة"[٣].

أما الجرجاني فقد تابع في رأيه مذهب البصريين معللا كون الميم في "منجنيق"أصلا بقوله:- "-وكذا منجنيق الميم فيه أصل يدلك على ذلك أنهم قالوا مجانيق،فحذفوا النون التي بعد الميم،وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم،لم يجز الحكم بزيادة الميم؛لأنك حينئذ تجمع على أول الكلمة زيادتين،وذلك لا يكون إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو:منطلق،فأما نحو (إنْقَحَل) من القحل فلا اعتداد به؛ لقلة

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٥٣/٩ والمعرب: ٣٠٨-٣٠٩، والمنصف: ١٤٧/١، والممتع في تصريف: ١/(٢٥٤-٢٥٥) .
(٢) تاج العروس: (جنق) .
(٣) ينظر: الكتاب: ١٩/٢، وينظر: المعرب: ١٧٤ .

نظيره،وليس فيما ذكروه من قولهم جنقونا دلالة على زيـــادة المـــيم لأجل أنه يكون فعلا صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفه ليكـــون أبين"[١] .

فالجرجاني هنا أيد مذهب البصريين، لأنّه وجد في حجة جعـــل النون من الزوائد أقوى من حجة من قال بأنّ الميم والنون زائدتان، وخالف بذلك ما ذهب اليه الكوفيـــون ،وأنـــا أرجـــح أيضـــا مـــذهب البصريين ؛وذلك للعلة التي ذكرها الجرجاني.

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٢٣١/٢

علة زيادة الميم في (دُلامِص) [١]

اختلف العلماء في وزن هذه الكلمة والحروف الزائدة والأصلية فيها على مذهبين :-

المذهب الأول: مذهب الخليل أن الألف والميم التي في وسط كلمة "دلامص" زائدتان واحتج لذلك بما يرد من ألفاظ من جذرها الثلاثي (دلص) مثل : دلص ، ودليص ، ودلاص ، حيث لا يرد حرف الميم فيها ، وبناء على ذلك فإن وزن دلامص ، عنده هو (فُعَامِل)؛ لأن الميم تزاد في موضعين اثنين هما الأول والرابع[٢]. وتبعه سيبويه فقد ذهب إلى أن الثبت في "دلامص" أن تكون الميم فيه زائدة حشوا فقال : "وأما ما هي ثبت فيه فدلامص ؛ لأنه من التدليص . وهذا كجرانص"[٣] ، وذكر قولهم : درع دلاص وأذرع دلاص ، كأنه كجواد وجياد ، وقالوا : دلص كقولهم :هجن[٤].

المذهب الثاني:- مذهب الأخفش أن " دُلَامِصَا " هو أصل قائم برأسه وأنها مع دليص ، كسبط وسبطر من باب الإلحاق فالميم أصل[٥].

---

(١) دلامص:- البراق ، والدليص البريق ينظر : لسان العرب ١٤٠٩/١٦ .
(٢) ينظر :الكتاب ٢٧٤/٤ .
(٣) الكتاب ٣٣٣/٤ .
(٤) ينظر :الكتاب ٦٣٩/٣ ، التكملة /٥٥٤-٥٥٥ ، المنصف ١٥٢/١ ، شرح المفصل ١٥٣/٩ ، الممتع ٢٤٥/١-٢٤٦ ، المبدع /٧٦ ، ارتشاف الضرب ٩٧/١
(٥) ينظر : الممتع ٢٤٥/١-٢٤٦ ، المبدع /١٢٦-١٢٧ ، ارتشاف الضرب ٩٧/١ .

واختار أبو عثمان المازني ما ذهب إليه الأخفش فقال:-"لو قال قائل :-أن "دلامصا من الأربعة، معناه "دليص" وليس بمشتق من الثلاثة ، قال قولا قويا ، كما أن "لآلأً" منسوب الى اللؤلؤ، وليس منه وكما أن "سبطرا معناه السبط وليس منه"(١). وتابعه ابن المؤدب(٢).

وهنا يتدخل الجرجاني ، وتتضح مقدرته الفائقة في فهم العلاقات التي تنتظم البُنَى(٣) في مستواها الصرفي ، وليبين ويقف عند هذين المذهبين ، مفضلا مذهب الخليل لكونه الأوضح ، في الوقت الذي لم يخرج ما ذهب إليه أبو عثمان من قياس الصحة فجاء تفصيل ذلك في قوله : "أما زيادة الميم حشوا فلا يكون إلا بثبت ، فمن ذلك قولهم :درع دلامص ، وزنه "فعامل " لأنهم قالوا : دليص ودلاص ، فحذفوا الميم وكذا ، امرأة دلمصة الوزن "فعملة" هذا هو مذهب الخليل"(٤).

كما أشار إلى مذهب أبي عثمان أيضاً بشكل تفهم منه أنه جائز وليس خطأ فقال : "قال أبو عثمان : يجوز ان تكون الميم أصلا ويكون دلامص (فُعَالِلا) فتوافق دليصا في المعنى . وفي بعض حروفه ولا يكون من تركيبه . ومثل سبط وسبطر ، ضطاروضياط ؛لأن ضيطارا (فيعال) وضياطا (فعال) ، والمعنى واحد ، فيكون ميم

---

(١) المنصف ١/١٥١-١٥٢ ، وشرح المفصل ١٥٨/٦ ، الممتع ٢٤٥/١-٢٤٦ ، المبدع /١٢٦-١٢٧ ، ارتشاف الضرب ٩٧/١ ، المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٢٠

(٢) ينظر : دقائق التصريف /٣٧٠-٣٧١ .

(٣) جمع بنية

(٤) المقتصد في شرح التكملة١٢٣٦/٢

دلامص بإزاء الراء من سبطر في أنه يكون حرفا من أصل الكلمة ،وهذا قول صحيح ، إلا أن مذهب الخليل أوضح[١].

ثم بين حجة كل واحد منهما فيما ذهب إليه معللا ومفسرا وموازنا مع غيره من الألفاظ فجسد ذلك في قوله : "والذي دعا أبا عثمان إلى ذلك قلة زيادة الميم حشوا ، ومثل مذهب الخليل أجماعهم على زيادة الهمزة والنون في (إنقحل) فليس زيادة الميم حشوا أبعد من جمع زيادتين على أول الاسم غير الجاري على الفعل ، فإذا أوجب الحكم بأن (إنقحلا)(انفعل) لكونه بمعنى (قحل) فلم لا يجب الحكم بزيادة الميم في دلامص لكونه بمعنى دليص ودلاص".

ثم يبين الجرجاني العلة في وضوح مذهب الخليل على الآخر ، فيرى أن هناك صلات وعلاقات بين مبنى وآخر ، فهو يقيس على هذه النظائر بضربه عددا من الأمثلة التي توضح ذلك وتسند ما ذهب إليه في تقوية مذهب الخليل يمثل ذلك قوله : "والمذهب الواضح أن يحكم بزيادة الحرف المعلوم مجيئه زائدا ، إذ دل الاشتقاق الواضح عليه ولا يفكر في التزام شيء يقل نظيره . ومما يؤنس بمذهب الخليل ، ما ذكره من قولهم : لبن قمارص بمعنى قارص ، فوزنه (فماعل) وكذا هرماس من صفة الأسد من الهرس وزنه (فعمال) وبلعوم وحلقوم من الحلق والبلع فالوزن فعلوم[٢].

والذي أراه هو أن قول الخليل وسيبويه أقيس وأجرى على الأصول[٣]؛ وذلك لأن ما ذهب إليه الأخفش والمازني وإن كان

---

(١) المصدر نفسه٢/ ١٢٣٦

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٦/٢ ، وينظر : المفتاح في الصرف ص٨٨ .

(٣) المنصف ١٥٢/١.

محتملاً، إلا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته، ولكثرة الاشتقاق فيه وتشعبه[١]، ولأن الذي قادنا إلى باب (سَبِط، وسِبَطْر) كون الراء ليست من حروف الزيادة، بخلاف الميم هنا، ولأنه قد ثبتت زيادة الميم حشوًا في نحو: (تمسكن) [٢]؛ ولهذا كان قول الخليل وسيبويه والجمهور أولى مما ذهب إليه الأخفش والمازني.

---

(١) انظر: شرح الملوكي ١٦٢.
(٢) التذييل ٨/٢٢٤.

علة زيادة الهاء في أمهات

اختلف العلماء في وزن (أُمّهَات) على مذهبين:

الأول:- يقول بزيادة الهاء في هذا اللفظ وهو مذهب جمهور العلماء، ومنهم المبرّد الذي قال: "فأما أمّهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد"(١) وأبو علي الفارسي(٢)، والزمخشري(٣)، وابن يعيش(٤) والرضي(٥) وسائر المتأخرين(٦).

الثاني:- يقول بأصالة الهاء في (أمّهة) و (أُمّهات) وقد نسب إلى ابن السراج حيث يرى أن الهاء في (أمّهة) و (أمّهات) أصلية؛ لأنّها تمثل لام الفعل فوزن (أمّهة) (فُعَّلة) ونظيرها في ذلك (تُرَّهة) و(أبَّهة) ووزن (أُمّ) (فُعّ) ووزن (أمّهات) (فُعَّلات) ووزن (أُمّات) (فُعّات) وقد اعتمد ابن السراج على هذا القول على رواية الأخفش على جهة الشذوذ من أن العرب من يقول: أُمّهة(٧)، وكذلك ما جاء في كتاب العين من أن بعض فصحاء العرب نقل عنه قوله: (تأمّهت أمّاً) (٨)، و "أصل الأم يجوز أن يكون (أمّهة) فحذف الهاء التي هي لام وقدر تاء التأنيث، كما في قدر ونار"(٩).

---

(١) المقتضب: ١٦٩/٣ .
(٢) ينظر: التكملة: ٥٦٠ .
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٢/١ .
(٤) ينظر: نفسه: ١٠/(٣-٥) .
(٥) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢ .
(٦) ينظر: الممتع في التصريف: ٢١٧/١-٢١٩، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٣٠٨/٣، والمفتاح في الصرف: ٨٩، ونزهة الطرف في فن الصرف: ٣١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٦/١-١٠٧.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦/٣ .
(٨) ينظر: العين: ٣٨٤/٢، وينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢.
(٩) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢، وينظر: حاشية الصبان: ٢٦٩/٤.

وهذا الرأي الذي نسب إلى ابن السراج فيه نظر؛ لأن ابن السراج قال في الأصول: "فأما (أُمّهات) فوزنها (فُعْلَهات) ؛يدلك على ذلك أنّهم يقولون: أُمّ وأُمّهات، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد، وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أنّ من العرب من يقول: (أُمّهة) فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها (فُعّلة)" [(١)].

فنجده يجيز أن تكون الهاء زائدة في (أُمّهات) وبذلك تابع أصحاب المذهب القائل بزيادتها، وأجاز أن تكون الهاء أصلية وأن (أُمّهة) على وزن (فُعّلَة)، وهذين الرأيين قال بهما ابن الحاجب[(٢)]، فلم تعد الهاء زائدة في (أمّهة)؛ وذلك لأن المفرد يعد أصلاً للجمع وورودها في المفرد يؤيد أصالتها، ولم يقل ابن السراج بنقصان الهاء من (أُمّ) و (أُمّهات).

على أن هناك من يذهب مذهبا ثالثا في المسألة فيقر بأن كلا من (أُمّ) و (أُمّهة) أصلان معتمدين في رأيهم هذا على ما ورد في اللغة من ألفاظ اتفقت حروفها وتقاربت معانيها، وذلك نحو: دمث ودِمَثْر، وثُرَّة وثَرْثارٍ، ولُؤلُؤ ولأل، ورد هذا المذهب في شرح الشافية[(٣)]، وفي حاشية الصبان[(٤)].

وقد نقض هذا الرأي الرضي وذلك بقوله: "دَمَث ودِمَثْر ولؤلؤ ولأل من الشاذ النادر، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ"[(٥)].

---

(١) الأصول: ٣/٣٣٦.
(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢/(٣٨٢-٣٨٣).
(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢/٣٨٣.
(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٤/٢٦٩ .
(٥) شرح الشافية: ٢/٣٨٣ .

وهناك من يذهب مذهباً رابعاً في وزن (أمّ) و (أُمّهة) وهو ما ذهب إليه ابن إياز من أنّ لفظة (أُمّ) و(أُمّهة) شيء واحد، وقد تعاقبت فيهما لامان في لفظ (أُمّهة) فوزنها بحسب هذا القول (فُعْلَلة)، فهي عنده مثل (هِبْلَع) يراها الجمهور على وزن (فِعْلِل)، بجعل جميع حروفها أصلية، ويراها الخليل على وزن (هَفْعَل) ولام الفعل عنده هي العين[١].

يفهم من ذلك أن وزن (أُمّهة) عند ابن إياز (فُعْلَلة) وفي (أُمّ) حذف أحد اللامين، وبذلك حملها على ما حدث في دِمْث ودِمَثْر، وبهذا يكون هذا المذهب مردوداً؛ لأن مثل هذه الألفاظ شاذة، والمتنازع لا يحمل على الشاذ.

وفي ضوء ما ذكره الجرجاني حول هذه المسألة تبين لنا أنه لم يكن ناقلا فقط بل ناقدا لغويا من الطراز النادر ومحللا لغويا لكل ما يرد من آراء سبقته ، فقد أنكر على من ذهب إلى أن الهاء في (أمهات) أصلية مستدلا برواية الخليل (تأمهت أما) ففصل القول في ذلك بقوله : "أما ما وقع في هذا الكتاب[٢]. الذي ينسب إلى الخليل من قوله : (تأمهت) فليس بثبت ، وإذا ثبت ، فالوجه أن يكون بناء وضع في ظاهر لفظ (أمهات) على منهاج (دعدع) فمن قال : داع داع ، فإما أن يحكم لأجله بكون الهاء أصلا في (أمهات) حتى كأنه وزنه (فُعْلاَت) من تركيب (أمه) فمردود"[٣].

---

(١) ينظر: شرح التعريف: ٣٤، وشرح شواهد الرضي على الشافية: ٣٠٨/٤، والواضح في النحو والصرف، قسم الصرف: ١٧٧.
(٢) يقصد به كتاب العين المنسوب إلى الخليل بن احمد الفراهيدي .
(٣) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٢٧٥.

ولكي يوضح رأيه في تلك المسألة بصورة متكاملة نجده لم يقف عند رده على من ذهب إلي أصالة الهاء في أمهات وإنما بين العلة في إنكاره عليهم معتمدا على تصريف الكلمة واشتقاقها في تأكيد عدم أصالة الهاء فيها فجاء قوله هذا مجسدا بتعليله على ذلك في قوله : "لأجل أنا نراهم يقولون : أم وأمات والأمومة ، فيصرفون الكلمة على تركيب (أم) ومن المحال صرفها إلى تركيب مجهول بشيء شاذ لم يثبت عن الثقات"(١)، وهو " تأمهت" .

وهو بذلك قد ذهب إلى أن الهاء "تزاد حشوا في (أمهات) يريد به : أمات"(٢).ثم يعرج ليبين وزنها والزيادة فيها مستشهدا على ذلك بأبيات من الشعر في قوله : إن الزيادة غير المطردة هي نحو الهاء في (أمهات) وإنما هي على (أم وأمات) ثم زيدت الهاء فوزنه (فعلهات) وقد جاء أمات في قوله(٣):

..... ∴ أمّـــاتُهُنَّ وطُـــرقُهُنَّ فَحِـــيلا

ولا يكاد يوجد الهاء في الواحد نحو (أمهة) وقد جاء في الشعر قال(٤):

---

(١) المصدر نفسه ١٢٧٥/٢ .
(٢) المفتاح في الصرف /٨٩ .
(٣) عجز بيت من الكامل للراعي النميري وصدره
كانت نجائب منذر ومحرق
والمعنى أن الذي طرق أمهاتهن كان فحلا منجيا ينظر شرح المفصل ٤/١٠ واللسان فحل٣٣٥٧/٥
(٤) وهو رجز لقصي بن مرة ، وخندف :أم مدركة واسمها ليلى بنت عمران بن الحارث من قضاعة ينظر شرح المفصل٤/١٠ وشرح الشافية ٣٨٢/٢ وشرح الألفية للمرادي ٢٦١/٥ينظر : التكملة /٢٤٢ ،فرهود ، شرح المفصل ٤/١٠ .

أُمّهتي خِنْدِف وإلياسُ أبِي [١]...

أما ابن سيده فكان يرى أن استعمال (أمهات) و (أمات) جائز في الأنس والبهائم واستدل على ذلك بأمثلة من الشعر[٢]. في حين أنكر ابن يعيش رواية (تأمهت أما) وذهب إلى زيادة الهاء[٣].

والذي أراه أن الهاء في (أمهات) زائدة كما هو مذهب جمهور العلماء ؛وذلك لما سبق أن علل به الجرجاني ؛ولأنه أقوى من سائر المذاهب؛ لاعتماده على ما يقوي رأيه من ناحية السماع والقياس والاشتقاق وهذا ما لم يتح للمذاهب الأخرى التي قيلت في (أمّهات).

---

(١) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١/١٢٧٦،١٢٧٥.
(٢) ينظر : المخصص ١٣/١٩٢ .
(٣) ينظر : شرح الملوكي /٢٠٣-٢٠٤ .

علة حذف الواو من(يعِدُ)

ما فاؤه واو نحو: وعد ووزن فإنك تقول في مضارعه (يعد ويزن) ،فتحذف الواو ،فالأصل (يوعد) غير أنهم وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها الياء والثاني الكسرة والثالث الواو فلما كان كذلك حذفوا واحدا منها وهو الواو ؛ليخف أمر الاستثقال.

وقد اختلف العلماء في علة حذف الواو في مثل هذه الأفعال، فالبصريون يرون أنّ علة حذف الواو هنا هي؛ لوقوعها ــ أي الواو ــ بين الياء والكسرة في مثل(يَوْعِد) مما يحدث ثقلاً في الكلمة، لذلك حذفت الواو طلباً للخفة[١].

أما السبب الذي أدى إلى حذف الواو ولم يحذفوا الياء أو الكسرة لاستخفاف؛ لأنّ الياء لا يجوز حذفها"؛ لأنّه حرف المضارعة وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنّه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبق إلا الواو فحذفت، وكان حذفها ابلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها"[٢].

أما مذهب الكوفيين فقد قال به الفراء الذي يرى أن الواو إنما حذفت من بناء المضارع المثال الواوي(يَفْعِل) للتفرقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، فالكوفيون عدوا الفعل المحذوف الفاء في

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢(٢٣٢-٢٣٣)، وشرح الشافية:١/١٢٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/(٧٨٢-٧٨٧) .
(٢) شرح المفصل: ١٠/٥٩.

المثال الواوي فعلاً متعدياً، والفعل الذي لم تسقط منه الفاء فعلاً لازماً[١].

ويرى الكوفيون أنّ ما ذهب إليه البصريون من أنّ الواو إنّما حذفت من(يَعِدُ) و(يَزِنُ) ونحوهما، لوقوعهما بين الياء والكسرة، أنّ هذه العلة تعارضها علة ثبوت الواو في مضارع باب الأفعال (يُفْعِل) مثل:(يُوْعِد) و(يُوْزِن) و(يُوْرِث) إذا اجتمع في هذه الألفاظ الياء والضمة والواو والكسرة، وفي هذا ثقل، فلو كان حذف الواو في (يَعِد)؛ لأجل التخفيف فكان من الأولى حذفها من (يُوْعِد) لأنّ فيه من الثقل ما يوجب الحذف، والأمر الأخر الذي أنكره الكوفيون على البصريين هي أن هناك أفعالاً وقعت فيها الواو بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، وكان القياس فيها أن تثبت الواو مثل(يَوْجَل) ومن هذه الأفعال(يَسَعُ) و(يَضَعُ)، و(يَطَأُ) و(يَلَعُ) و(يَهَبُ) و(يَدَعُ) و(يَزَعُ) و(يَقَعُ) و(يَلَغُ) و(يَذَرُ) [٢].

وقد ردّ البصريون على قول الكوفيين بما يأتي[٣]:

١. إنّ الواو لم تحذف من مضارع باب الأفعال، وذلك في نحو: (يُوْعِد) و(يُوْزِن)؛ لأن هذه الأفعال حذفت منها همزة الأفعال قبل

---

(١) ينظر: معاني الفراء: ١٥٠/٢، ومجالس ثعلب:٣٦٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٧٨٢/٢، والممتع في التصريف: ١٢٦/٢،وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:١٣٣ .

(٢) ينظر: معاني القران: ١٥٠/٢، مجالس ثعلب: ٣٦٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٧٨٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٣/٤، والكامل:١/(٨٥-٨٦)، والأصول: ٢٧٦/٣، وإعراب القران: ٢٣٦/٢، والخصائص:٣٥٦/٣، وشرح الملوكي في التصريف:٢٣، والأشباه والنظائر: ٢٧٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:٤٥٩/٢.

أن تكون على هذه الهيئة، فالأصل في هذه الأفعال (يُؤَوْعِد) و(يُؤَوْزِن) فحذفت الهمزة من مثل هذه الألفاظ طلباً للخفة ولم يحدث فيه حذف آخر حفاظاً على وزنه.

٢. أما قول الكوفيين أنّ هناك أفعالاً وقعت بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، نحو(يَسَعُ، ويَضَعُ) فان هذا لا يتفق مع القول بأنّ الواو تحذف؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وقد ردّ البصريون هذا القول بأنّ حذف الواو في مثل هذه الأفعال إنّما حدث، لأنّ أصل حركة العين الكسر، أي على وزن (يَفْعِل) وفتحت لأجل حرف الحلق، أما(يَذَر) فقد فتحت حملاً على(يَدَع).

٣. إنّ التعدي اللزوم لا يعد سبباً للتفرقة بين ما حذفت منه الواو وما لم تحذف منه من الأفعال؛ لأنّ هناك أفعالاً لازمة حذفت منها الواو، نحو: (وَأَلَ: يَئِل: إذا نجا، ووَبَلَ: يَبِلُ، ووَضَع: يَضَعُ: في السّير، ووقدت النّارُ تَقِدُ، ووَقَع: يَقَعُ، و وَجَد: يَجِد، ووَكَفَ: يَكِفُ، ووَنَم الذباب: يَنِمُ.

هذا ما قال به البصريون والكوفيون، وهناك آراء أخرى ذكرها أبو القاسم المؤدّب ولم ينسبها إلى أحد من العلماء أو إلى مذهب من المذاهب،فليرجع إليها من أراد[1]، وقد تابع الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب البصريين معللا ذلك بقوله:-" وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها الياء والثاني الكسرة والثالث الواو فلما كان كذلك حذفوا واحدا منها وهو الواو ؛ليخف أمر الاستثقال،فقيل :-يعد فوزنه يعل ،وقيل أعد ونعد وتعد ،فحذف منها وإن كان لا يقع بين ياء وكسرة ؛لأن حروف المضارعة أخوات ،فلما حذف مع أحدها للعلة المذكورة حذف مع الآخر وإن لم تكن العلة

---

(١) دقائق التصريف:٢٢١.

قائمة فيها مراعاة لطريق المشاكلة إذ لو قيل :نوعد وأوعد وتوعد ويعد زيد لكان اختلافا وتنافرا في اللفظ والباب"[١] .

ويزيد الأمر وضوحا بقوله:"ويزيد في قوة الحذف أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانتا على صفة يتأتى معها الإدغام قلب الواو نحو سيد في سيود ؛وذلك لاستكراه اجتماع المثلين ،فلما اجتمع هنا ثلاثة أمثال الواو والياء والكسرة ،ولم يمكن الإدغام ،إذ كان السابق متحركا وكان حق المدغم أن يكون ساكنا أعل بالحذف فقيل يعد"[٢] .

والذي أراه أن الصواب هو قول البصريين؛ نظرًا لقوّة حجتهم، خاصة ما أجابوا به عن احتجاجات الكوفيين، فالعلة في حذف (الواو) من (يعد) ونحوه هي (وقوعها بين ياء وكسرة) وليس للفرق بين اللازم والمتعدي .

وثمّة دليل أخر يقوّي مذهب البصريين، هو أنّ ثمة أفعالاً يجيءُ المضارع منها على (يَفْعِل) بالكسر، و(يَفْعَل) بالفتح، فتسقط الواو مما جاء على (يَفْعِل) بالكسر، وتثبتها فيما جاء على (يَفْعَل) بالفتح، وذلك نحو: (وَحِرَ صدرهُ يَحِرُ) و(وغِرَ يَغِرُ) ، وقالوا: (يُوْغَر ويُوحَر) فأثبتوا (الواو) في المفتوح؛ نظرًا لأنَّ الواو لم تقع بين (ياء وكسرة)، وحذفوا في المكسور؛ لأنّ (الواو) وقعت بين (ياء وكسرة)[٣]، فبان ألاّ أثر للتعدي واللزوم هنا؛ إذْ إنّ الأفعال هي نفسها! فدلّ ذلك على قوة مذهب البصريين؛ لذلك أرى ترجيحه.

---

(١) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١٣٥٠/٢
(٢) السابق١٣٥١/٢
(٣) ينظر :شرح الملوكي ص٣٣٦

علة حذف همزة أخذ في الأمر

ما فاؤه همزة يجري مجرى الصحيح في أكثر الأحوال ؛لأن الهمزة حرف صحيح ،تقول:أكل يأكل مثل قتل يقتل وأمن يأمن مثل فرق يفرق ،وأما حذف فاء الفعل فيكون في بعض الكلم وذلك "كُلْ ومُرْ وخُذْ"فالأصل في (خُذْ) (أُأْخذ) ،وفي (كُلْ)أكل "وفي (مُرْ) (أأمر) فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولي همزة الوصل ، فحذفت فاء الكلمة ، فانحذفت همزة الوصل ؛ لأن ما بعد الفاء المحذوفة محرك ، فلا حاجة لإقرارها[١] بعد زوال إحدى الهمزتين . وكان القياس هنا القلب لا الحذف ، ولكن خفف بالحذف ، كما قالوا لكثرة استعمالها " وعلي كل حال ، فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها"[٢].

ولم يجعل سيبويه[٣] لهذا الحذف علة سوي السماع المحض كما قال أبوحيان[٤] .

و هذه الثلاثة الأحرف حذفت فاؤها تخفيفاً،" قال سيبويه: إنما شذت لكثرة الاستعمال فيها، وسائر ما فاؤه همزة لا تحذف منه في الأمر، وقد ردت الهمزة في (مر) خاصة مع حرف العطف، قال الله تعالى"وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ "[٥]، ولم يرد في (خذ)،و(كل)، فأما سيبويه فزعم أن رده مع الواو بعد استمرار الحذف شذوذ ثان .

---

(١) انظر : سر الصناعة ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ١١٥/٩ ، والصحاح والتاج ، مادة (أخذ) ، والهمع ٤٢٣/٣ .
(٢) شرح الشافية ٥٠/٣ ،وانظر : شرح المفصل ١١٥/٩ .
(٣) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ .
(٤) انظر : الهمع ٤٢٣/٣ .
(٥) سورة طه من الآية :١٣٣.

وقد علل المازني هذا المكان فذكر أن رد الهمزة كان لضعف الميم والراء، وذلك أن الميم بالغنة التي فيه أشبهت النون، والنون مشبهة بحروف المد واللين، قال: والراء في مخرجه تكرار فلا يستقر اللسان عند النطق به استقراره في الحروف الشديدة، قال: فلما ضعف الحرفان وهيا برد الهمزة مع حرف العطف في بعض متصرفاته"(١) .

ويعلل الجرجاني هذا الحذف بقوله:-" وأما حذف فاء الفعل فيكون في بعض الكلم وذلك (كل ومر وخذ)،فوزنه(عل)الأصل(اوكل)،ثم حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء ،فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك العين الذي هو الكاف ،ولا يكون ذلك في كل شئ ،فلا تقول في أمن يأمن :من ،وقد يستعمل في بعضه الحذف والأصل وهو (مر)و(أمر) قال سبحانه"وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ "(٢) .

وذهب بعض المحدثين إلي أن علة الحذف فيما سبق هي الاقتراض اللهجي ، يقول : " غير أن العربية الفصحى التي آثرت تحقيق الهمز في نطقها ، هي التي استعارت هذا النطق الخالي من الهمز من قريش ، ومن جري مجراها من القبائل المجاورة ، ومثل ذلك تماماً نراه في فعلي الأمر : (كل) و (خذ) في الوصل والابتداء ، وكذلك في فعلي الأمر : (مر) و (سل) ، في الابتداء فقط ، وماضي هذه الأفعال الأربعة مهموز "(٣) .

فالمسألة عنده إذن لا ترجع إلي التخفيف لاجتماع همزتين فقط، وإنما إلي الاقتراض اللهجي .

---

(١) أمالي المرزوقي صـ ٤٤.
(٢) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١٣٧١/٢
(٣) بحوث ومقالات في اللغة د/ رمضان عبد التواب صـ ٨٣ .

ومع وجاهة القول بالاقتراض اللهجي هنا ، إلا إنه لم يبين اللهجة المقترض منها، وحالها في التصرف في هذه الأفعال السابقة موطن الدراسة ، ولماذا اختص الاقتراض – علي فرض صحته – بها دون غيرها ؟ ألكثرتها كما قال النحاة ؟ ربما اعتبر هذا إذا ثبت أن لهجة ما كانت تخفف المهموز مطلقاً بالحذف ، وهو رأي لقوم من النحاة ، فاسد عند المبرد [١] .

ويعزز هذا الفهم ما ذكره ابن درستويه وابن كيسان من أن أهل الحجاز قد يتركون لغتهم ، ويرجعون إلي لغة تميم في الأمر من نحو (أنَّ) بمعنى (تألم) فيقولون : (إنّ) فلا يفكون التضعيف[٢] ولغة الحجازيين الفك ، وبعضهم يقول : (اينن) وأصله: (إننن)، فقلبت الهمزة الثانية ياء علي حد التخفيف القياسي ، أما من قال : (إنّ) ، فلم يفك التضعيف ، فحذف الهمزة الثانية المنقلبة ياء من (إينن) لا لالتقاء الساكنين .

وثمة ملاحظة جديرة بالنظر[٣]، وهي أن الأفعال الثلاثة (أخذ) و(أكل) ، (أمر) مضمومة العين في المضارع والأمر ، فإذا بولغ في تخفيف الهمزة سقطت في المضارع ، ومن ثم تسقط في الأمر، ويتبعها حذف ألف الوصل ؛ لأنها صارت عديمة الفائدة لتحرك ما بعدها . فكأن الحذف أصلاً كان في المضارع ثم سري منه إلي الأمر. وهذه صورته في أطواره الثلاثة : أَكَلَ _ يَأْكُل _ كُل ، ومثله يقال في (أخذ) و (أمر) .

فكأن الحذف إذن ليس لالتقاء الهمزتين ٠

---

(١) انظر : المقتضب ٣٠٢/١ .
(٢) انظر : الارتشاف ٢٤٤/١ .
(٣) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث د/الطيب البكوش صـ ١١١.

علة قلب الواو ياء إذا اجتمعتا

الياء والواو متى اجتمعا ، وسبقت الأولى بالسكون ، منهما ولم تكن الكلمة عَلَماً، ولا مراداً بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيراً محمولاً على تكسير فإن الواو منه تقلب ياء"[١] سواء أوقعت الواو عيناً ، أو لاماً أو غيرهما ، وهما وإن لم يتقاربا فى المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما ، وهى كونهما من حروف المد واللين ، وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكناً ، فتقلب الواو إلى الياء،سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأن الواو والياء ليست بأثقل من الواو المضعفة[٢].

وهذا القلب والإدغام متفق عليه بين النحاة[٣]، إذا وقعت الواو عيناً كما فى (سيِّد) و(ميِّت)، والأصل فيها (سَيوِد) و(مَيْوِت) .

وهنا يعلل الجرجاني بقوله:"وإنما خص الواو بالقلب سبقت الياء أو تأخرت عنها،لأجل أن الياء أخف من الواو ،والقياس صرف الثقيل إلى الخفيف دون العكس منه"[٤].

---

(١) لخصائص ١٥٦/١ .
(٢) انظر : شرح الشافية ١٣٩/٣ ، ١٤٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمقتضب ٣٠٩/١ ،٣٦٥ ، وسر الصناعة ٨٨/١ ، والمنصف ١٥٧/١، وشرح الملوكى صـ٤٦١، وشرح المفصل ٩٤/١٠ ، وشرح الشافية ١٣٩/٣ ، وأوضح المسالك ٣٨٩/٤، وابن الناظم صـ٨٥٥ ، والأشمونى ٣١٣/٤ .
(٤) المقتصد في شرح التكملة ١٤٦١/٢

فالياء أخف من الواو ، ولذلك كان قلب الواو إلى الياء أكثر في الكلام من عكسه، أيضاً ؛ لأن مخرج الياء أمكن من مخرج الواو ، فمخرج الياء من وسط اللسان ، والحرف المتوسط أمكن وأولى أن يرد غيره إليه[١].

وكل من الواو والياء يجرى مجرى المثلين لاجتماعهما فى المد ، ولذلك يجتمعان فى القافية المردفة[٢]، فلما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر، وإن تباعد مخرجاهما ، قلبوا الواو ياء ،وأرى أن الجرجاني مصيب في تعليله هذا.

---

(١) انظر :التبصرة والتذكرة للصيمرى ٨٦٢/٢ .

(٢) الردف هو ألف أوياء أو واو سواكن قبل حروف الروى معه ، والواو والياء مجتمعات فى قصيدة واحدة ، والألف لا يكون معها غيرها انظر: الكتاب ١٢٧/٤ والقوافى لأبى يعلي صـ ١١٨ ، والكافىللتبريزى صـ١٥٣ .

علة وزن (طَاغُوت) على (فَعَلُوت)

نقلت لنا كتب أهل اللغة خلافا حول أصل لفظة (طاغوت) ،كما اختلفوا في وزنه ، وفيما إذا كان واويا أم يائيا على مذاهب .

فذهب الأخفش إلى أن الألف في (طاغوت) منقلبة عن واو ، وأنه من (طغا يطغو) واستدل على ذلك بجمعهم طاغوت على (طواغيت) [١].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن (طاغوت) هو على زنه (فعلوت) وأن أصله (طغيوت) ثم قدمت لامه على عينه فصار (طيغوت) على زنة (فلعوت) فهو إذن مقلوب من (فعلوت) مثل : رهبوت وملكوت ، ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٢] . فهو عنده مشتق من طغى يطغي طغيانا . في حين رأى ابو علي النحوي ، ان طاغوت هو مصدر كـ(الملكوت) والجبروت وغيرهما ، حدث فيه قلب في ترتيب الحروف ، فاصله عنده (طغيوت على وزن (فعلوت) ثم صار طيغوت على وزن (فلعوت) بعد ان قدمت اللام الى موضع العين ثم قلبت الياء ألفا[٣] . فهو عنده يائي الأصل [٤].

---

(١) ينظر : معاني القرآن للاخفش ١٨١/١ ، الحجة في علل القراءات السبع ٢٧٥/١ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للمبرد /٩٩ ، الممتع في التصريف ٢٧٦/١ ، مشكل اعراب القرآن ١٣٧/١ .

(٣) ينظر : التكملة /٣٩٨ ، المسائل الشيرازيات ٢٤٥/٢-٢٤٦ ، والمحتسب ١٣١/١ ، الصحاح ٢٤١٣/٦ ، مشكل اعراب القرآن ١٣٧/١ .

(٤) وقد ذكر ابن منظور بأن لا فرق في ذلك ، لان الفعل (طغى) من الافعال الواوية اليائية يقال فيه : طغا يطغو طغوانا ، وطغى يطغي طغيانا ، ينظر : لسان العرب ٢٣١/٢٠ .

أما الطبري فقد تابع الأخفش فيما ذهب اليه من ألف طاغوت منقلبة عن واو ، وان أصلها (طغووت) ثم قدمت لامه على عينه وقلبت ألفا [١].

وقد وقف الجرجاني عند لفظة (طاغوت) معللا ومفسرا ومبينا أن وزنها هو (فعلوت) في الأصل ثم حدث قلب مكاني بين حروف الكلمة ليصبح وزنها (فلعوت) وقد فسر وجه الإعلال والقلب في هذه المفردة بقوله : "فأما طاغوت فاسم مصدر بمنزلة الرغبوت والرهبوت ، والأصل (طغيوت) (فعلوت) من الطغيان ، إلا أنهم لما رأوا الكلمة يعرض الحذف من حيث إن الياء التي قبل الواو في (طغيوت) قد انفتح ما قبله مع تحركه ، ومن شأنه القلب ألفا ، وقلبه ألفا يفضي به إلى الحذف ، لالتقائه مع الواو الساكنة ، قلبوها بأن قدموا اللام على العين فحصل طغيوت (فلعوت) فأمكن قلبك الياء ألفا ، وتحصن من الحذف فقيل : طاغوت..."[٢].

فهو إذن يرى أن طاغوت هو من اليائي الأصل وليس من الواوي ، فقد بين أن من المعتل اللام اليائي يكون على (فعل يفعل) بفتحهما معا، وان الياء ينقلب فيها جميعا ألفا وذلك قولك : رعى يرعى رعيا، وطغى يطغى طغيانا[٣].

كما نبه الجرجاني إلى مسألة جمع (طاغوت) على (طواغيت) التي أشار إليها الأخفش ، مبينا أن طاغوت مصدر ، والمصادر لا تجمع فقال : "أعني أن الرهبوت والرحموت والجبروت والرغبوت

---

(١) ينظر : تفسير الطبري ١٩/٣.
(٢) المقتصد في شرح التكملة / و١٣٦ .
(٣) ينظر : كتاب في التصريف /٥٩-٦٠ .

والملكوت وما أشبه ذلك مصادر كلها ، وليس شيء منها يجمع ، فكذا يجب أن يكون الطاغوت فاعرفه "[١].

ثم يلتفت لبيان الوجه الذي من خلاله يمكننا أن نستثني (طاغوت) من هذه القاعدة بشكل تتمكن منه من جمعه على (طواغيت) ، وذلك بإزالة معنى الحدث فيها ، ليصير بمنزلة اسم الفاعل حتى كانه قد تجسم منه ، معتمدا في ذلك على جمع (الحلم) على (الحلوم) على أن يحمل على اختلاف الأنواع فجاء قوله فيما ذكرته مجسدا بقوله : اما (الطواغيت) فقياسه على حد قولهم : الحلوم وما أشبه ذلك من المصادر المكسرة كالظنون ، وهذا قوي ؛ اذ ليس بمنزلة الطغيان في كونه دالا على حدث فيقال : أنه جنس فلا يكسر"[٢] . ليوضح ذلك أكثر في قوله : "فإذا جاء التكسير في نحو : الحلم والعلم ، على ان يجمل على اختلاف الأنواع ... ثم يجمع مع وجود معنى الحدث كان جواز ذلك حيث زال عنه معنى الحدث وصار بمنزلة اسم الفاعل أولى ، اذ (الطاغوت) يدل على (الطاغي) وان كان وصف به في الأصل على أن جعل (طغيانا) حتى كأنه يجسم منه كما قالوا في قولها[٣]:

..... ∴ **فانما هي اقبال وادبار**

أنها جعلتها كأنها خلفت من الإقبال والإدبار مبالغة "[٤].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢/١٥٤٦

(٢) المقتصد في شرح التكملة٢ / ١٥٤٦ .

(٣) هو عجز بيت للخنساء تمامه :

ترتع ما رتعت حتى إذا أدركت فإنما هي إقبال وإدبار

الديوان تحقيق حمدو طماس دار المعرفة بيروت ص ٤٦، الخصائص ٢٠٣/٢ ، شرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، خزانة الأدب ٢٠٧/١ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة٢ / ١٥٤٦ .

ولابد من الإشارة إلى أن هناك من ذهب إلى أن طاغوت هو على وزن (فاعول) فاصله (طاغو) فأبدل من الواو الثانية المدغمة في الأولى تاء فصار إلى (طاغوت) وهو ابن الأنباري[١].

أما أبو حيان فقد ذهب إلى أن طاغوت على زنة (فـــاعوت) وان أصله (طاغيوت) فحذفت الياء منها وهي لام الكلمة[٢].

ويمكنني أن ألخص ما ذهب إليه الجرجاني في (طاغوت) على النحو الآتي :

١-إن طاغوت اسم مصدر .

٢-إن وزنه على (فعلوت) وبعد القلب صار (فلعوت) بـــأن قـــدم اللام على العين ثم قلبت الياء ألفا ، بعد أن تحصنت من الحذف .

٣-إن أصله من الفعل اليائي لقوله : طغى يطغى طغيانا .

٤-أنه يجمع على طواغيت في حالة إزالة معنى الحدث ليصير بمنزلة اسم الفاعل مبالغة في الوصف .

---

(١) ينظر : البيان في غريب القرآن ١٦٩/١

(٢) ينظر : البحر المحـــيط ٢٨٢/٢ ، ارتشـــاف الضـــرب ٥٣/١ ، المزهر ٢٥/٢ .

الفصل الثاني
أنواع العلة وسماتها عند الجرجاني

أولا: أنواع العلة

ذكر الجرجاني عددا من العلل منها ما قمت بدراسته وتحليله ومنها ما سأكتفي بالإشارة إليه هنا ؛وذلك حتى تتضح لنا أنواع العلة عنده بصورة كاملة،ومن هذه العلل :

١ـ علة التغليب :ـ

وهي أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر[١] ومن أمثلته قوله : "وأما قولهم ضبعان وتركهم ضبعانان فانه في الظاهر تغليب للمؤنث على المذكر بالعكس مما يجب إلا أن فيه حكمة وذلك انك تقول ضارب وضاربه فتخرج المؤنث عن المذكر من حيث انك تدخل زيادة على لفظ المذكر ... ولو قالوا : ضبعانان كان بمنزلة ان تقول ضاربتان فتغلب اللفظ الذي فيه الزيادة على الذي لا زيادة فيه فقولهم : ضبعان وان كان في اللفظ تغليب مؤنث على مذكر فهو من الحكم بتغليب مذكر على مؤنث . ومن قال ضبعانان جرى على الظاهر "[٢] .

٢ـ علة الإتباع :ـ

مثال ذلك ما قيل في رد ، وعض ، وفر . بإتباع حركة الحرف الأخير لحركة الحرف الذي قبله فقال : "أن يحمل على الإتباع فيقال : رد بالضم لان الراء مضمومة وعض بالفتح لان العين مفتوحة ، وفر بالكسر لان الفاء مكسورة"[٣].

---

(١) مغني اللبيب ٢/٧٦٠
(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٧٠
(٣) المقتصد في شرح التكملة /١٨٩

٣ـ علة المساواة : وفيها قال "وفعال بضم الفاء مساو لفعال في الجمع القليل نحو : غراب وأغربة ، كحمار وأحمرة . وأما في الجمع الكثير فيجئ على فعلان نحو غلمان"(١) .

٤ـ علة تضمين المعنى:

تكون هذه العلة في المعنى، حيث يأخذ المقيس حكم المقيس عليه لتضمنه معناه ومن أمثلتها قوله:-"اعلم أن الأصل في :ديار ديوار ، من دار يدور . ويجوز أن يكون فعالاً ، فإذا قلت : ما بالدير ديار فكأنك قلت : ما به من يحله ويجري مجرى السمان والعواج في تضمن معنى النسبة "(٢).

٥ـ علة البعد عن الطرف :ـ

وفي قوله عن جمع التكسير في فرزدق وما يحذف فيه ذكر ما جاء في جحمرش فقال : "وأما ميم جحمرش ، فلم يجز حذفها مع كونها من حروف الزيادة لبعدها عن الطرف"(٣) .

٦ـ علة القصر :

فقد قال بأن فعيل يجمع على فعلاء لكنه استثنى من ذلك المعتل اللام من نحو : غبي وأغبياء فقال " تركوا فيه فعلاء الى افعلاء تنكبا مما يفضي الى الإعلال ، اذ كان يجب ان يقال : غبياء ، فتحصل ياء متحركة مفتوح ما قبلها والياء اذا وجدت بهذه الصفة كانت بعرض الانقلاب الى الالف فإذا قلبت الفا وجب حذفها لالتقائها

---

(١) المصدر نفسه٢ /٨٩٥
(٢) المصدر نفسه٢ /١٤٦٦
(٣) المصدر نفسه٢ /٩٨٦

مع الالف الزائدة ، فكان يصير إلى قولك ، غباء ، فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير قصر على أفعلاء[١].

٧ـ علة الشبه :ـ

قال "وأما فعلاء نحو : علماء وشعراء ، فعلى التشبيه بفعيل نحو : فقير وفقراء ، وقوله : "يقولها من لا يقول الا عالم ، يعني به أن علماء ينطق بها في جمع عالم "[٢].

٨ـ علة الاختصاص :ـ

فقال " اعلم إن الأسماء الثلاثية على عشرة أمثلة وليس فيها فعل بضم الفاء وكسر العين ، وإنما يختص بالأفعال..."[٣] .

٩ـ علة اجتماع المثلين :

فقال "وأما شديدي فان إثبات الياء لئلا يلتقي مثلان نحو شددي ألا تراهم يفرون من ذلك فيدغمون نحو مد وشد ولا يقولون مدد وشدد ..."[٤].

١٠ـ علة الوجوب :ـ

"اعلم إن الأصل في أوائل : أواول ثم صار الواو الثانية إلى الهمزة... فأواول : أفاعل ، كالأفاضل ،و الواو التي بعد الألف عين، والذي اوجب الهمزان الواوين لما صاروا يكتنفان الألف أحبوا ان يزيلوا اجتماعها وكانت الثانية قريبة من الطرف فهمز على التشبيه بكاء وشقاء"[٥].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /٩٦٤.
(٢) المصدر نفسه٢ /٩٥٣
(٣) المقتصد في شرح التكملة١ /٨٢٥
(٤) المصدر نفسه ٤٣٦/١
(٥) المقتصد في شرح التكملة ١٤٨٠/٢

١١ـ علة الاقتضاء :ـ

فقال " وجاز أن يدخل فعلت بالكسر على الواو ، لأنه يقتضي في الواو ما يقتضيه في الياء من قلبها ألفا نحو : خاف يخاف : كهاب يهاب على أنه لو كان يقتضي قلب الواو ياء كما اقتضى فعل يفعل ، قلب الواو ياء لما كان مستنكرا..."(١).

١٢ـ علة المشاكلة :

وفي حديثه حول لحاق همزة الوصل الأسماء فمنها ما جاء في المصادر فقال "نحو : انطلاق ،استخراج ، وإنما لحق المصدر للحاق الفعل كما اعتل لاعتلال الفعل في نحو : قام – قياما ، وصح لصحته في قولك ، اجتوروا – اجتوارا ، وذلك لطلب التشاكل "وإلا فالأصل في همزة الوصل الأفعال "(٢).

١٣ـ العود إلى الأصل :ـ

فقال إن الألف " يكون لام فعل في اسم على ثلاثة أحرف نحو : عصا ورحا ، فهذا إذا ثنى صرف بنات الواو إلى الواو ، وبنات الياء إلى الياء تقول عصوان ورحبان ... وإنما أعيد الكلمة إلى الأصل لأجل أن ألف التثنية لما دخلها لم تقدر على إثبات الألف ، اذ لا يجتمع ألفان بوجه ، وكان العود إلى الحرف الذي انقلب الألف عنه أولى من حذف الألف ... والعود إلى الأصل على كل حال أقيس من الحذف ..."(٣).

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٣٨٦
(٢) المصدر نفسه١ /٢٤٥
(٣) المصدر نفسه١ /٣٥٦

١٤ـ علة اللبس :ـ

وقال في وزن سوير وتسوير " اعلم إن القوي في هذا أن يقال : إن الإدغام ترك لأجل اللبس ، إذ لو قيل في سوير وتسوير سير وتسير ، لم يدر ، أنهما فوعل وتفوعل ،أم فعّل وتفعّل من سيرت وتسيرت ..." [١].

١٥ـ علة التخفيف :ـ

فقال في " سيد ، والأصل : سيود ، طويت طيا "الأصل طويا ، وإنما خص الواو بالقلب سبقت الياء او تأخرت عنها ، لأجل ان الياء اخف من الواو ، القياس صرف الثقيل الى الخفيف دون العكس منه"[٢] .

١٦ـ علة الإدغام :ـ

فقال في اجلواذ " والواو والياء يمكن اللفظ بهما ساكنين بعد الضمة والكسرة فلو قلت : ميقن في موقن ... أمكن إمكانا صالحا لكنه يثقل ألا تراك تقول ، اجلواذ ، فلا تقلب الواو ، لأنك لما أدغمته سهل اللفظ بها "[٣] .

١٧ـ علة الاستثقال :ـ

وقال في جمع سوط على سياط وليس على سووط : وأما نحو سوط وسياط فأن فعالا كثير فيما عينه واو ، فلم يقل : سووط وثووب استثقالا لاجتماع الواوين والضمتين ، وقالوا : فوج وفؤوج..."[٤].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٤٦٧
(٢) المصدر نفسه٢ /١٤٦٢
(٣) المقتصد في شرح التكملة١ /٣٤٢
(٤) المصدر نفسه١ /٨١٨.

١٨ـ علة التقاء الساكنين :ـ

فقال في "الأمر تقول :قل ،وبع ، وخف ، وهب ، فتحذف العين كما ترى لان اللام سكنت والعين ساكنة فسقطت ، فإذا قدر على الصحيح قيل : أصل :قل ، أقول ،ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف فسقطت همزة الوصل ، لأنك قد استغنيت عنها حين حركت القاف وبقى "قول ، ثم سقطت الواو لالتقاء الساكنين فبقيت "قل" ..."(١).

١٩ـ علة التعويض :ـ

فقال " ومن شانهم إذا حذفوا من الكلمة ما يكون في نظائرها أن يجعلوا منها شيئا ، لا يكون لما لم يحذف من ذلك ، ألا ترى أن جميع أصحابنا قالوا : إن الهمزة في ابن واسم عوض من اللام المحذوف ، واستدلوا على ذلك بأنهم لا يجمعون بينها فلا يقولون : ابنوي ... إنما يقولون : ابني ... أو بنوي ... واختصاص الهمزة بابن واسم وما أشبههما صار عوضا من الحذف الذي لحقه..."(٢).

٢٠ـ علة توالي الامثال :

قال "ومثل أسيود قولك : أحوى ، الأصل في التصغير احيوي بكسر الواو ثم تقلب الواو ، فتصير احيي فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف أحداها فتقول : احي ، ورأيت أحيا ومررت بأحي "(٣) .

---

(١) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١ /٢٠١ وكتاب في التصريف /٥٦.

(٢) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١ /٢٤٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٠٠٥

ثانيا: سمات أسلوب الجرجاني في علله

من السمات البارزة في هذا الشرح كثرة العلل وتعددها ، فلا تكاد مسألة أو ظاهرة صرفية تخلو من ذلك، فنجد العلل تتداخل فيما بينها وهو يعالج المسائل الصرفية؛ وذلك لأن القصد من التعليل الإيضاح والتفسير، فقد تناول الجرجاني العلل في جميع أبواب شرحه، وهذا واضح فيه، إذ لا تكاد صحيفة من صحائف كتابه تخلو من التعليل.

وبعد أن اطلعت على بعض العلل الصرفية في شرح الجرجاني على التكملة، بدا لي أسلوبه واضحاً ووجدت أنّه يتّسم بجملة من السمات، أستطيع إجمالها فيما يأتي:-

ـ أسلوبه قائم على الشرح:ـ

نجد الجرجاني في كثير من المواضع يورد العلّة ثم يبدأ بشرحها وتوضيحها بالأمثلة التعليمية تجنباً للغموض وعدم الفهم. والأمثلة كثيرة على ذلك، منها تعليله كون الميم في "منجنيق"أصلا بقوله:- "-وكذا منجنيق الميم فيه أصل يدلك على ذلك أنهم قالوا مجانيق، فحذفوا النون التي بعد الميم،وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم،لم يجز الحكم بزيادة الميم؛لأنك حينئذ تجمع على أول الكلمة زيادتين،وذلك لا يكون إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو:منطلق،فأما نحو إنقحل من القحل فلا اعتداد به لقلة نظيره،وليس فيما ذكروه من قولهم جنقونا دلالة على زيادة الميم لأجل أنه يكون فعلا صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفه ليكون أبين"[1].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٢٣١/٢

ومنها أيضاً تعليله زيادة الهاء في أمهات "أما ما وقع في هذا الكتاب، الذي ينسب الى الخليل من قوله : (تأمهت) فليس بثبت ، واذا ثبت ، فالوجه ان يكون بناء وضع في ظاهر لفظ (أمهات) على منهاج (دعدع) فمن قال : داع داع ، فاما ان يحكم لاجله ان تكون الهاء اصلا في (أمهات) ، لاجله حتى كان وزنه (فعلات) من تركيب (أمه) فمردود"[١].

ـ لا يصرح الجرجاني بلفظ العلة عند تعليله الأحكام والمسائل الصرفية إلا قليلا:

على الرغم من كثرة التعليلات في كتاب المقتصد في شرح التكملة لم نجد الجرجاني في كثير من الأحيان يصرح بلفظ العلة إلا قليلا[٢] ((ويكتفي بان يقول (لأنه) أو(لان) أو (وذلك لان)... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه والأمثلة على ذلك في الكتاب كثيرة، الأمر الذي يشجعنا على القول أن التعليل لم يكن غاية الجرجاني وهمه وإنما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها.

ـ يعتمد في تعليله أراء البصريين:ـ

ومن منهجه في التعليل الصرفي أنه كان يعتمد الأصول البصرية كثيراً في ترجيح الآراء، إذ ((كان ميّالاً إلى البصريين، فمن الطبيعي أن يكون متشدداً في أقيسته وعلله، واعتماده الأصول البصرية في الاحتجاج التي يطغى عليها الأسلوب العقلي المنطقي الجدلي الفلسفي والأمثلة على ذلك كثيرة .

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٢٧٥.
(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٣٥٠

إلا أنه وافق الكوفيين في بعض المسائل منها تعليله كون همزة أيمن همزة قطع يقول" وأما همزة "أيمن"فالأصل فيها القطع ؛لأنها جمع يمين كقوله:

يأتي لها من أيمن وأشمل

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ،وكذا إذا قيل :أيم الله ؛لأن اللام محذوفة من أيمن ،وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم "[١].

- **كثيراً ما يحتكم إلى السماع في تعليله، ولا يغفل القياس:-**

كثيراً ما نلاحظ أن منزلة السماع فاقت منزلة القياس عند الجرجاني ،فالسماع هو الدليل الذي لا يعارض بدليل فالأولى حمل الكلام على ما نطقت به العرب،ومن أمثلة ذلك تعليله وضمن هذا السياق ما جاء في تعليله كون الميم في "منجنيق"أصلا بقوله:- "- وكذا منجنيق الميم فيه أصل يدلك على ذلك أنهم قالوا مجانيق، فحذفوا النون التي بعد الميم،وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم،لم يجز الحكم بزيادة الميم؛لأنك حينئذ تجمع على أول الكلمة زيادتين،وذلك لا يكون إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو:منطلق،فأما نحو إنقحل من القحل فلا اعتداد به لقلة نظيره،وليس فيما ذكروه من قولهم جنقونا دلالة على زيادة الميم لأجل أنه يكون فعلا صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفه ليكون أبين"[٢].

وعلى الرغم من عنايته بالسماع إلاّ أنّه لم يغفل القياس، فقد نراه أحياناً يحتكم إلى القياس، ومثاله ما جاء في مسألة الوقف على عم وفيم بالهاء تقول "فالوقف على ذا بالهاء نحو عمه وفيمه وحتامه

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ٢٤٥/١
(٢) المقتصد في شرح التكملة ١٢٣١/٢

كما قلت اغزه وارمه ؛لأجل أنه قد حذف منه كما حذف من اغز ويجوز أن لا يلحق فتقول عم كما قلت اغز".

ـ أسلوبه قائم على المناقشة:ـ

ومن سمات منهجه أيضاً اعتماده المحاورة بالأسئلة والأجوبة على الغالب في إيراد علله، فكان يورد تلك التعليلات بأسلوب المناقشة والمحاورة، لتأتي بأسلوب تعليمي واضح كي تكون مفهومة لدى القارئ. معتمداً عقليته الفذة في اقتراح الأسئلة التي تتبادر للذهن فيجيب عنها، فهو السائل والمجيب، وضمن هذا المنحى قوله في مجئ فعل وأفعل بمعنى واحد: " يكون مجئ أسقيته بمعنى سقيته، لأجل ان المعنى على التعدية من سقى يسقي ، فكأنه قيل : سقيته على الحقيقة فإن قلت فلو كان كذلك لوجب أن يجئ أفعلت في الجميع فيقال :أفسقته وأزنيته وأحييته فالجواب إن هذا وهم منك وذاك إنه وإن كان ورد على هذا المعنى فإنه توسع فيخص بمثال واحد[1].

ـ تابع سيبويه في أكثر تعليلاته إلاّ أنّه لا يلتزم ذلك:ـ

مما يذكر ضمن هذا السياق اعتماد الجرجاني كثيراً على آراء سيبويه في تعليله للمسائل الصرفية، فغالباً ما تأتي تعليلاته متفقة مع علل سيبويه،مثال ذلك تعليله حذف الواو من(يعِدُ)يقول:" وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها الياء والثاني الكسرة والثالث الواو فلما كان كذلك حذفوا واحدا منها وهو الواو ؛ليخف أمر الاستثقال،فقيل :-يعد فوزنه يعل ،وقيل أعد ونعد وتعد ،فحذف منها وإن كان لا يقع بين ياء وكسرة ؛لأن حروف المضارعة أخوات ،فلما حذف مع أحدها للعلة المذكورة حذف مع الآخر وإن لم

---

(١) ينظر المقتصد في شرح التكملة ٢//١٠٩٢ .

تكن العلة قائمة فيها مراعاة لطريق المشاكلة إذ لو قيل :نوعد وأوعد وتوعد ويعد زيد لكان اختلافا وتنافرا في اللفظ والباب[١].

وهذا ما قرره سيبويه من قبل في تعليله المسألة[٢] .ومن ذلك أيضا تعليله كون التاء في بنت ليست للتأنيث ،يقول:" اعلم أن التاء في (بنت) ليست للتأنيث ، وإنما هو بدل من الواو في (بنو) يدلك على ذلك سكون ما قبله إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبله حرف صحيح ساكن ... ولم يقولوا : بنت ، بفتح الأول والثاني من الحرفين ، كما كان أصل الكلمة ، لئلا يظن أن التاء للتأنيث "[٣].

وهذا ما قرره سيبويه من قبل في تعليله المسألة[٤] .

ـ أسلوبه قائم على الترجيح:ـ

ومن سمات منهجه أيضاً عدم قبوله بعلل العلماء جميعها، بل نراه يرجح ما يراه مناسباً لمنهجه متفقاً معه، فكان يعرض لعلل العلماء في المسألة الواحدة، ومن ثمّ يرجّح ما اتّفق له فيتبناه. من ذلك ما جاء في بيان تعليله زيادة الهاء في أمهات يقول:" أما ما وقع في هذا الكتاب الذي ينسب الى الخليل من قوله : (تأمهت) فليس بثبت، واذا ثبت، فالوجه ان يكون بناء وضع في ظاهر لفظ (أمهات) على منهاج (دعدع) فمن قال : داع داع ، فاما ان يحكم لاجله ان تكون الهاء اصلا في (أمهات) ، لأجله حتى كان وزنه (فعلات) من تركيب (أمه) فمردود"[٥].

---

(١) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١٣٥٠/٢
(٢) ينظر الكتاب٢٣٢/٢
(٣) المقتصد في شرح التكملة ١٠٠٦/٢ .
(٤) ينظر الكتاب ٣/٢
(٥) المقتصد في شرح التكملة٢ /١٢٧٥.

ولكي يوضح رأيه في تلك المسألة بصورة متكاملة نجده لم يقف عند رده على من ذهب الى أصالة الهاء في أمهات وانما بين العلة في انكاره عليهم معتمدا على تصريف الكلمة واشتقاقها في تاكيد عدم اصالة الهاء فيها فجاء قوله هذا مجسدا بتعليلة على ذلك في قوله : "لاجل انا تراهم يقولون : أم وأمات والامومة ، فيصرفون الكلمة على تركيب (ام) ومن المحال صرفها الى تركيب مجهول بشيء شاذ لم يثبت عن الثقات"(١)، وهو " تأمهت" .

- **قد يستدرك على المصنّف ما فاته معللاً ذلك:-**

ومما يحسب لصالحه استدراكاته على أبي علي الفارسي، فهو لم يتقيد بما ورد في متن التكملة، بل جاوزه في احتواء اغلب آراء النحاة ومعالجة حقيقية لكل رأي، وإبراز علل كل طرف. ففي تعليله زيادة االهمزة في ضهياء يقول: "وأما ضهياء فلا يخلو من أمرين:-

أحدهما :-أن تجعل الهمزة أصلية حتى كأنه فعلل

والثاني :-أن تجعل الهمزة زائدة،فلا يجوز الوجه الأول لأمرين:-

الأول:-أن الياء لا يكون أصلا في بنات الأربعة ،وأنت إذا جعلت ضهيأ فعللا كان الياء أصلا،ولا يكون فعيلا ؛لأنه ليس بثبت

والثاني:-أنهم قالوا ضهياء على مثال حمراء،فالياء فيه لام كما ترى،إزاء الراء في حمراء،والهمزة زائدة للتأنيث،ولو كانت أصلية لكان فعلالا رباعيا أو فعيالا"(٢).

---

(١) المصدر نفسه ١٢٧٥/٢ .
(٢) ينظر المقتصد ١١٩٨/٢

ـ أسلوبه قائم على التمثيل لكنّه لا يلتزم ذلك أحيانا:

من السمات البارزة في منهج الجرجاني مجيء تعليلاته معزّزة بالأمثلة التعليمية مدعومة بها، ابتغاء توضيح العلّة بما يناسبها من الأمثلة، جرياً على عادة الأقدمين فنرى أنّ هذه الظاهرة متفشية عند القدماء و المحدثين من النحاة، فهذا أسلوب يتبعه معظم العلماء في تعليلاتهم ابتغاء توضيح العلّة، بما يناسبها من الأمثلة التعليمية.

ومن أمثلة ذلك عند الجرجاني تعليله منع ادغام الحاء في العين يقول:"تدغم العين في الحاء فتقول اقطع حملا،ولا تدغم الحاء في العين،فلا يقال في امدح عرفه امدعّرفه ،ولكن يقلب العين إلى الحاء،ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر فيقال: امدحرفه؛لأن الحاء أخف من العين وأدخل في الفم"(١).

ـأسلوبه قائم على الاحتجاج:ـ

من السمات البارزة في منهجه الاحتجاج، فلا يكاد يذكر حكماً أو تعليلاً أو تعليقاً إلاّ اتبعه بما توافر لديه من مصادر الاحتجاج المعروفة، وقد احتلّ الشاهد القرآني عنده مركز الصدارة بين الشواهد النحوية واللغوية التي احتجّ بها، ونلتمس ذلك في كثير من تعليلاته، كما في تعليله لقوة افتعل من فعل في المعنى يقول:" وكذا (افتعلت) أقوى من (فعلت) "قال سبحانه ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ، فأوقع (كسب) على الخير ، و (اكتسب) على الشر ، لأنه يستعظم لكونه منهيا عنه ، فكان الفعل فيه اشد، وإنما كان كذلك لان المعنى يتغير بتغير اللفظ كما يتغير في قطع وقطع"(٢).

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢/١٦٧٢
(٢) المصدر نفسه ٢/١١٠٧

ومن مصادر الاحتجاج عنده الشعر العربي فهوالمنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم. والجرجاني كأسلافه من النحاة عني بإيراد الشواهد الشعرية التي تمثل سنن العرب وأساليبها في الكلام، ولم يقتصر في استشهاده بالشعر على عصر من العصور أو فئة معينة من الشعراء ،فقد استشهد بشعر عدد كبير من الشعراء في عصور مختلفة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما جاء في تعليله كون همزة أيمن همزة قطع ،يقول" وأما همزة "أيمن"فالأصل فيها القطع ؛لأنها جمع يمين كقوله:-

يأتي لها من أيمن وأشمل

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ،وكذا إذا قيل :أيم الله ؛لأن اللام محذوفة من أيمن ،وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم(١) .

ونجده أحياناً أخرى معضّداً تعليلاته بالشاهد النثري، أي بما تكلّم به فصحاء العرب، وما ورد عنهم من أمثال(فهي النموذج النثري الوحيد الذي إطمأنوا إليه في صحة الاستشهاد، ويمكن عدّها من بقايا أقدم النثر العربي، لما يبدو من أن بعضها كان سائراً مشهراً في الجاهلية. ومن الأمثال التي أوردها الجرجاني واحتجّ بها ما جاء في تعليلهكون ألف أرطى للإلحاق ،يقول:-"الأرطى فيمن قال :أديم مأروط يعين فيمن جعل الهمزة في أرطى فاء الفعل ،فيكون وزنه "فعلى"،ويقول :أديم مأروط على أرط كأخذ"(٢) .

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٤٥
(٢) المصدر نفسه١ /٦١٠

الخاتمة

في نهاية هذا البحث أستطيع أن أقول :-"أن الجرجاني من العلماء الذين شغفوا بالتعليل ومعرفة العلل ومكنه من ذلك حدة ذكائه وتبحره في علمه .

كما يمكنني إثبات النتائج الآتية:-

١-إنّ ظاهرة التّعليل في اللّغة العربية ، من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها والاستغناء عنها ، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلا من خلالها .

٢-إنّ نشأة العلّة جاءت استجابةً لبواعث عربية إسلامية من دون تأثير خارجي غير عربي .

٣-اهتم الجرجاني بالتعليل ، واعتمد عليه في الاستدلال على ما يذهب إليه باعتباره الأساس الذي يبنى عليه القياس.

٤-إنّ الجرجاني لم يكن ناقلاً أو جامعاً بجمع الآراء ويقدمها للدارسين بل كان له مقدرة في التّعليل والتّرجيح .

٥-لم يكن الجرجاني في كثير من تعليلاته يصرح بلفظ العلة ولايشير الى ان هذا علة ذاك ، وهذا يؤكد لنا بان التعليل لم يكن غايته وهمه وانما كان يسوقه لتفسير الاحكام والمسائل.

٦-أن شرح الجرجاني للتكملة من أوسع الشروح التي وصلت إلينا،حيث وضحها وأضاف إليها الكثير من الشواهد والمسائل.

ولا أدعي لعملي – في هذا البحث – الكمال ،فالكمال لله وحده، فإن حالفني التوفيق ، فذلك بفضل الله وحوله وقوته وإن أكن عن صواب الهدف المرجو قد حدت ، فما إلى ذلك بنيتي قصدت ، ولا فيه بعملي رغبت ، فكل ابن آدم خطاء ، وخير الخطاءين التوابون ، وهو حسبي ، وعليه فليتوكل المتوكلون . والحمد لله أولا وآخرا

فهرس المراجع

١-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) تحقيق د محمد أحمد عبد الدايم دار الكتب المصرية بالقاهرة١٩٩٩م.

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي ،مكتبة النهضة بغداد١٩٦٥م ١٣٨٥هـ.

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)تحقيق رجب محمد عثمان ورمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤-الأزهية في علم الحروف تأليف على بن محمد النحوى الهروى- تحقيق عبد المعين الملوحى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٥- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر ،مطبعة المدني.

٦-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ)تحقيق محمد بهجة البيطار.

٧-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي(ت ٩١هـ)،دار الكتب العلمية بيروت.

٨-إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ) تحقيق محمد عبد الكريم سعودي.

٩-الأصول لابن السراج -تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.

١٠-إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القران لأبى البقاء العكبرى(٦١٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

١١-إعراب القران للنحاس تحقيق زهير غازى- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٢-الأعلام لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

١٣-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق محمود سليمان ياقوت ،دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.

١٤-إنباه الرواة على أنباء النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى (٦٢٤هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي القاهرة- مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٥-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري تحقيق جودة مبروك محمد ،دار الخانجي بالقاهرة.

١٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.

١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا بيروت .

١٨-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزأبادي (٨١٧هـ) - تحقيق محمد المصري - دار سعد الدين - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

١٩-البيان في غريب إعراب القران لأبى البركات الأنباري - تحقيق د/طه عبد الحميد طه- مراجعة مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٢٠-تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (محمد مرتضى الحسيني) تحقيق/ علي شيري - دار الفكر - بيروت ١٤١٤هـ ١٩١٤م .

٢١- التبصرة والتذكرة لأبى محمد الصيمرى - تحقيق فتحي أحمد مصطفى على الدين - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٢٢- التخمير للخوارزمي تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط دار الغرب الإسلامي - بيروت ط أولى ١٩٩٠ م .

٢٣-التذييل والتكميل لأبي حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك - رسالة دكتوراه تحقيق /سليمان محمد الحلفاوي كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٢٤-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥)تحقيق محمد باسل العيون السود ،دار الكتب العلمية١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٥- التكملة -وهى الجزء الثانى من الإيضاح العضدى- تأليف أبى علي الفارسي(٣٧٧هـ) -تحقيق د/حسن شاذلى فرهود- شركة الطباعة السعودية- الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٢٦- الجنى الداني في حروف المعاني لأبـــى الحســـن بـــن قاســـم المرادي- تحقيق د/فخر الدين قباوة ومحمد نـــديم فاضـــل- دار الأفاق الجديدة - بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

٢٧-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيســـى البابى الحلبي .

٢٨-الخصائص تحقيق / محمد على النجار - من دون طبعـــة ولا تاريخ .

٢٩-دراسات في كتاب سيبويه تأيف د /خديجة الحديثي.

٣٠-دراسات لأسلوب القران الكريم تأليف محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث القاهرة.

٣١-دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ،طبعة المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤١١هـ ١٩٩٠ م

٣٢- دقائق التصريف لأبى القاسم بن محمد بـــن ســـعيد المـــؤدب المتوفى بعد سنة (٣٣٨هـ) - تحقيق د/حاتم صالح الضامن- دار البشائر الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

٣٣-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر ،دار الخانجي بالقاهرة.

٣٤- سر صناعة الإعراب لابن جنى - تحقيق د/حسن هنداوى -دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٣٥- شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي قدم له محمد بن عبد المعطي دار الكيان.

٣٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ أبى الفلاح عبد الحى ابن العماد الحنبلى (١٠٨٩هـ)مكتبة القدس

٣٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد- مكتبة التراث ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٣٨- شرح ألفية بن مالك لابن الناظم (٦٨٦هـ) - تحقيق د/عبد الحميد السيد عبد الحميد- دار الجيل - بيروت ١٤٢٩هـ ١٩٩٨م .

٣٩- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلى (٦٦٩هـ)- تحقيق د/صاحب أبو جناح .

٤٠-شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذى (٦٨٦هـ)- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد -دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٤١-شرح الشافية للجاربردى "ضمن مجموعة الشافية" .

٤٢-الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدى- جامعة أم القرى- دار المأمون للتراث .

٤٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي (٦١٧هـ)- تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي جامعة أم القرى- الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

٤٤-شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب - بيروت .

٤٥- شرح الملوكى في التصريف لأبى يعيش- تحقيق د/فخر الدين قباوة- دار الأوزاعى- الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م- الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٤٦- العبر في تاريخ من غبر لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي- تحقيق/ أبو هاجر محمد السعيد البسيونى زغلول- دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان .

٤٧-العين للخليل بن أحمد تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٤٨-الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم- لمحمد بن اسحاق النديم (٣٨٠هـ)- دار طهران - إيران .

٤٩- فوات الوفيات فوات الوفيات والذيل عليها لابن شاكر الكتبى (٧٦٤هـ)- تحقيق/ إحسان عباس- دار صادر – بيروت .

٥٠-فى تصريف الأفعال د/ على أحمد أحمد طلب مطبعة الأمانة – القاهرة ط ثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٥١-الكامل تأليف الإمام أبى العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)-تحقيق/ محمد أحمد الدالى -مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ١٩٩٣م .

٥٢- الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق/ عبد السلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى .

٥٣-كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف – ط دار المعارف – ط ثانية من دون تاريخ.

٥٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥٥-كشف الظنون كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطنى الشهير بالملا كاتب الحلبى والمعروف بحاجى خليفة (١٠١٧هـ١٠٦٧م)- دار الفكر -المكتبة الفيصلية.

٥٦- اللباب اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى - تحقيق د/عبد الإله نبهان -د/غازى طليمات- دار الفكر المعاصر - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ١٩٩٥م .

٥٧-لسان العرب لابن منظور-تحقيق لجنة من الأساتذة- دار المعارف

٥٨- المبدع في التصريف لأبى حيان الأندلسي - تحقيق د/عبد الحميد السيد طلب-مكتبة دار العروبة -الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ١٩٨٢م .

٥٩ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٣٩١/٢ تح / عبد السلام عبدالشافي محمد - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ,١٩٩٣

٦٠-المدارس النحوية لشوقي ضيف دار المعارف.

٦١-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/محمد كامل بركات- ١٤٠٥هـ١٩٨٤م

٦٢-المسائل البصريات لأبى على الفارسي- تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد -مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .

٦٣-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى علـــى الفارســـي – تحقيق /صلاح الدين عبدالله الســـنكاوى- دار إحيـــاء التـــراث الإسلامي – مطبعة العانى بغـــداد الجمهوريـــة العراقيـــة وزارة الأوقاف .

٦٤-معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق إحسان عباس ،دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٦٥-معجم المؤلفين معجم المؤلفين- تراجم مصنفى الكتب العلميـــة تأليف عمر رضا كحالة –دار إحياء التراث العربي- بيروت .

٦٦-المعجم الوسيط إعداد / مجمع اللغـــة العربيـــة – القـــاهرة – الطبعة الثالثة.

٦٧-مفتاح السعادة مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضـــوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبـــرى زاده –الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هـــ١٩٨٢م .

٦٨- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجانى – تحقيـــق د/علـــى توفيق الحمد –مؤسسة الرســـالة الطبعـــة الأولـــى ١٤٠٧هـــــ ١٩٨٧م .

٦٩-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق كـــاظم بحر المرجان ،دار الرشيد ١٩٨٢م.

٧٠-المقتصد في شرح التكملة تحقيق أحمد بن عبد الله بن إبـــراهيم الدويش،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـــ.

٧١-المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،لجنة إحيـــاء التراث العربي ١٤١٥هـــ-١٩٩٤م.

٧٢-الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلى - تحقيق د/فخر الدين قباوة -دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الرابعة .

٧٣-المنصف شرح الإمام بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى -تحقيق إبراهيم مصطفى -عبد الله أمين مطبعة مصطفى البابى الحلبى -الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

٧٤-نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى -تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٧٥-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون تأليف إسماعيل باشا البغدادي -دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٧٦-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت ،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٧٧-الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري.

٧٨- الوافى بالوفيات - تأليف صلاح الدين الصفدى خليل بن أيبك الصفدى -باعتناء/ س دريد رينغ - دار النشر فرانز شتايز بفيسادان ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٧٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلّكان تحقيق د/احسان عباس دار صادر - بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
التمهيد	
المطلب الأول:"الجرجاني حياته وعلمه"	
اسمه ومولده	
ورعه ومذهبه	
أساتذته	
تلاميذه	
وفاته	
تراثه العلمي	
مصادره	
المطلب الثاني: " العلة نشأتها وأقسامها "	
الفصل الثاني:"مسائل العلة عند الجرجاني دراسة وتحليلا"	
علة كون همزة أيمن همزة قطع	
علة وزن آدم على أفعل	
علة كون ألف أرطى للإلحاق	
علة كون فُعِل من الأوزان المختصة بالأفعال	
علة زيادة الميم في جحمرش	
علة كون التاء في بنت ليست للتأنيث	
علة تصغير ناس على نويس	
علة استواء الدلالة بين فغل وأفعل	
علة كون (افْتَعَل) أقوى من (فَعَل)	

الموضوع	الصفحة
علة منع ادغام الحاء في العين	
علة زيادة الهاء في ضهياء	
علة وزن موسى على مفعل	
علة أصالة الميم في منجنيق	
علة زيادة الميم في دلامص	
علة زيادة الهاء في أمهات	
علة حذف الواو من يعد	
علة حذف همزة أخذ في الأمر	
علة قلب الواو ياء إذا اجتمعتا	
علة وزن طاغوت على فعلوت	
الفصل الثاني :أنواع العلل وسماتها عند الجرجاني	
الخاتمة	
فهرس المراجع	
فهرس الموضوعات	